الأدوار الثقافية للمجتمع المدني
من أجل تعزيز الحوار والسلم

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو -
1434هـ/2013م

رقم الإيداع القانوني : 2012 MO 1845
ردمك 9981.26.564.6

التصفيف والتوضيب والسحب في الإيسيسكو
الرباط ـ المملكة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

تقديم : 7

مقدمة : 9

1. الإطار العام 11

2. التحديات الثقافية ذات الصلة بالموضوع 21

3. مداخل إلى الأدوار الثقافية المتوخاة من المجتمع المدني 27

3-1. الأدوار الثقافية الفردية/الجماعية :

المحور الأول :

الإبداع في خدمة الحوار والعدل والسلم 28

المحور الثاني

التفوق في خدمة الحوار والعدل والسلم 31

المحور الثالث :

الابتكار الاتصالي في خدمة الحوار والعدل والسلم 32

المحور الرابع :

البحث العلمي حول مواضيع الحوار والعدل والسلم 34

3.2 الأدوار الثقافية الجماعية/الجماعية :

المحور الأول :

الأدوار الثقافية الوطنية 36

المحور الثاني :

الأدوار الثقافية الإقليمية 43

المحور الثالث :

الأدوار الثقافية الشبكية 48

ملخصات تقديمية للمشاريع النموذجية 53

تقديم

يسعدني أن أقدم للقراء الكرام هذه الدراسة حول الأدوار الثقافية للمجتمع المدني من أجل تعزيز الحوار والسلم. وينبغي التذكير أنه إلى حد قريب كان ينظر إلى منظمات المجتمع المدني ببعض الحيطة والحذر في سعيها إلى منازعة أجهزة الدولة سيادتها على تدبير الشؤون العامة، لكن عولمة الحياة بمختلف مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وثورة المعلومات والاتصال، وزيادة المطالبة بتوسيع مجالات حقوق الإنسان والحكم الرشيد، أفضى إلى تقليص حدة هذا التوجس. وقد أضحى إشراك المجتمع المدني في بلورة السياسات الثقافية أحد اهتمامات المجتمع الدولي منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، من خلال الدعوة إلى تفويت جزء من تدبير الشأن الثقافي من السلطات العمومية إلى المجتمع المدني. أما في دول العالم الإسلامي، فقد أهملت السياسات المتبعة قضايا المجتمع المدني، مما فسح المجال شاغراً لمنظمات وهيئات أجنبية عملت على استغلال براءة الأطفال والفئات المهمشة نتيجة الفقر والمرض والجهل لتمرير أولويات وافدة مغرضة، هدَّدت التماسك المجتمعي في الدول الإسلامية، وعملت على الطعن في القيم الحضارية الإسلامية المؤسسة للهوية، والمكَيِّفة للوعي والوجدان، والمُنتجة للقيم الرمزية، ومحاولة استبدالها بأنظمة أخرى غريبة تم فرضها باسم الحرية، إما ترغيباً أو ترهيباً.

في ضوء هذه المتغيرات الداخلية والخارجية، كان لا بد من توافر إرادة قوية لفتح باب قنوات الحوار الصريح مع منظمات المجتمع المدني لكي تسهم بدورها في مساعدة المؤسسات الحكومية على تحمل جزء من المسؤولية في معالجة مشكلات العالم الإسلامي، والعمل وفق أولويات الدول الأعضاء في المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي في القضايا التربوية والثقافية والاجتماعية وما سواها. كما أن الوعي بالهشاشة لدى منظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي قد ازداد بفعل انخراطها في العمل أحياناً من دون تكوين مسبق ولا رؤية واضحة، ولا استراتيجية محكمة، فوجدت نفسها مكسورة الجناح تشتغل في الغالب بالدعم الذي تقدمه لها

منظمات دولية، وبشكل منفرد يَسْهُلُ معه اختراقُها، ويُعيق تنسيق مواقفها مع مثيلاتها من المنظمات غير الحكومية للمرافعة على قضايا العالم الإسلامي واهتماماته.

وإن إحساس المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - بأهمية عمل المجتمع المدني، وفي ضوء ما يعرفه العالم العربي الإسلامي من تحولات وانتقالات نحو الديموقراطية وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، والمطالبة بمزيد من مشاركة الشباب والنساء في إبداع نموذج للمواطنة وفق تعاقدات جديدة، قد دفعها بصفتها بيت خبرة العالم الإسلامي في قضايا التربية والعلوم والثقافة والاتصال، إلى إعداد هذه الدراسة لمعرفة الأدوار الثقافية التي يمكن أن يضطلع بها المجتمع المدني، ويفوت على أعداء الأمة الإسلامية استقطاب هيئات هذا المجتمع. ويأتي في مقدمة هذه الأدوار الثقافية، إشاعة قيم الحوار والعدل والسلم، باعتبارها قيماً إسلامية وإنسانية، إضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني للقيام بأدواره في مساندة ومؤازرة المؤسسات الحكومية وفق أولويات العمل في العالم الإسلامي وانتظاراته، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء في أفق وضع ميثاق شرف لهذه المنظمات يرسم مجالات عملها محلياً ووطنياً وإقليمياً ودولياً، ويُمكِّنها من العمل والتحرك في المنتديات الدولية ضمن مجموعة عمل منسجمة تتشاطر نفس الأهداف والأولويات. وهو ما أكده المجلس الاستشاري المكلف بتنفيذ الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي في اجتماعه الحادي عشر المنعقد في شهر أكتوبر الماضي في العاصمة الجزائر، الذي اعتمد هذه الوثيقة ورفعها إلى المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الثقافة الذي صادق عليها (الجزائر، ديسمبر 2011).

وفي الأخير، فإن الوثيقة تقدم مجموعة من المشاريع لمساعدة جميع المتدخلين في قطاع بناء السياسات الثقافية، وتدبير الشأن الثقافي، على تحقيق جملة من الأدوار الثقافية.

ويسعد المنظمة أن تنشر اليوم هذه الدراسة حتى تعم بها الفائدة.

د. عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

مقدمة

انعقد المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الثقافة، في ظرفية دقيقة تتسم بتصاعد حدة الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية، خصوصا الشبابية، والتي بلغت في بعض البلدان حد المواجهة المسلحة، وما نجم عنها من عنف، وعنف مضاد. وفي سابقة غير معهودة، لم تنبثق هذه المطالب من طرف أحزاب أو نقابات أو هيئات مدنية، وإنما تشكلت هذه الفورة الشبابية في رحم شبكات اجتماعية افتراضية جديدة تنشط عبر الأنترنت، أهم خصوصياتها، الإيقاع المتسارع في صياغة الأفكار والأحكام، والتعبير عنهما بكلمات مقتضبة، وأحيانا مشفرة.

بيد أن هذه الفورة الشبابية، والتي ركب موجتها الطيف السياسي والمدني على حد سواء، وإن كانت تجر وراءها تراكما من خيبات الأمل التي طالت العديد من مناحي الحياة الاجتماعية، فهي تدل على أن النتائج الأولى للعولمة الثقافية بدأت تظهر، وتتجلى في دفعها فئات اجتماعية عريضة نحو المطالبة بفك التعاقدات السياسية السائدة، وبناء تعاقدات جديدة تفتح آفاقاً واعدة أمام تطلعات الأفراد والجماعات، والتي يمكن إجمالها في الحق في العيش في كنف العدالة الاجتماعية، وفتح فرص المشاركة في الحياة العامة.

ويأتي اختيار موضوع هذه الوثيقة حول "الأدوار الثقافية للمجتمع المدني من أجل تعزيز الحوار والسلم"، ليطرح الأهمية الإستراتيجية للثقافة في بناء وتجديد التعاقدات السياسية لبلدان العالم الإسلامي. فمن جهة، يعد إشراك السياسات الثقافية العمومية للمجتمع المدني في النهوض بسلسلة من الأدوار الذي ظلت حكرًا عليها، أعز ما يطلب في هذه الظرفية التاريخية التي تجتازها بلدان العالم الإسلامي، لأن الجهات الرسمية لا تنتج الثقافة ولكنها تؤطرها، وعندما تتعاقد مع المجتمع المدني فهي

تضمن إمكانية التقويم المستمر لتوجهاتها، وخصوصاً بلوغ نتائج تلك التوجهات، باعتبار المجتمع المدني فاعلا في المجتمع. فمنذ إعلان برشلونة (أكتوبر 1995)، وصولا إلى تقرير أهداف الألفية للتنمية (2000)، نصب المنتظم الدولي، التوجه نحو المجتمع المدني كانشغال استراتيجي، باعتباره أداة قادرة على تخفيف أعباء الحكومات من خلال النهوض بجزء من مسؤوليات الجهات الرسمية؛ أداةً تتيح امتياز الارتباط بالمجال الترابي وبالمجتمعات المحلية، مما يضمن نجاعة تدخلها، وواقعية مخططاتها. ومن جهة أخرى، فإن اختيار تفعيل وإشاعة قيم الحوار والسلم والعدل كقيم ثقافية إسلامية إنسانية، كموضوع رئيس للأدوار الثقافية للمجتمع المدني، إنما يهدف إلى تجاوز المقاربة الحالية،نحو النهوض بمبادرات وأنشطة ملموسة وواقعية، فالمجتمعات لم تعد تطيق الانتظار لنتائج الأهداف المعلنة، لأمد طويل، وهو ما يحدو بنا إلى اقتراح بعض المبادرات الملموسة كأدوار ثقافية للمجتمع المدني في العالم الإسلامي.

إن إشاعة قيم الحوار والسلم والعدل كقيم ثقافية تشارك بها الحضارة الإسلامية في الرصيد الحضاري الإنساني، تطرح أمام المجتمع المدني تحدي ربط الفئات الاجتماعية المستهدفة، وعلى رأسها الأطفال والشباب والمرأة، بقيم حضارتها الخالدة، والعمل على انفتاح هذه الفئات على العالم، من خلال التشبع بهذه القيم. وهو الموضوع الذي أولته الإيسيسكو أهمية معتبرة، مُفَعِّلَةً بذلك مضامين وتوجهات الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي التي تعتبر المجتمع المدني، الإطار الأمثل المنظم للأدوار الثقافية للشباب، والآلية الأنسب لتطبيق أهدافها لدى هذه الشريحة الواسعة من مجتمعاتنا.

1. الإطار العام

أ) عن منهجية العمل :

ترتكز هذه الوثيقة على خلفيات واعتبارات محددة لا بد من الوقوف عندها لتوضيح الخط المنهجي الناظم لمختلف موادها. الاعتبار الأول يرتبط بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام تهدف أساسا، حصر المحاور الثقافية المركزية التي يمكن أن تنشط فيها أدوار المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز الحوار وإشاعة ثقافة العدل والسلم. فبعد تحديد المفاهيم المكونة للموضوع على ضوء الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمعات الإسلامية، وبسط مكامن راهنيتها باعتبارها قيما إنسانية مشتركة، تشغل حيزاً مهما في التشريعات الكونية، ويترسخ الاهتمام بها، سنةً بعد أخرى لدى المنتظم الدولي، فقد خُصِّصَ القسم الثاني للوقوف عند أبرز التحديات ذات البعد الثقافي، التي تواجه المجتمع المدني في العالم الإسلامي والتي ما لم تتم مواجهتها في إطار خطط شمولية ومتكاملة، ستبقى بمثابة العوائق الأبرز التي تحد من نجاعة المبادرات المدنية، بل تجهض قدرة المجتمع المدني على الاستثمار الفعال لأدواره الثقافية القمينة بتعزيز الحوار وإشاعة ثقافة العدل والسلم داخل مجتمعاته وتجاه المجتمعات الإنسانية برمتها، والتي تم التفصيل فيها في القسم الثالث.

أما الاعتبار المنهجي الرئيس، فيتمثل في بناء الأدوار الثقافية للمجتمع المدني على خلفيات محورية تتمثل أولا في اعتبار النزوع التطوعي لفئات عريضة من الشباب، ذكوراً وإناثاً، هو المحرك الأساس لدينامية المجتمع المدني، مع التأكيد على المكانة المهمة التي يحتلها البعد الفردي في هذه الأدوار. فالمعول على المجتمع المدني أن يصبح منبتاً للمبادرات والتعبيرات الفردية، التي تمنح للأفراد فرص تحرير الطاقات الإيجابية المعطاءة والبناءة. وهي الخلفية التي استحضرت عبر قنوات الإبداع، والتفوق، والابتكار والبحث العلمي، باعتبارها قنوات ذات منطلقات فردية. وهي طاقات فردية يمكن أن تتفتق في كنف جمعيات المجتمع المدني، موجهة بالأساس إلى جماعات معينة ومن خلالها إلى المجتمع برمته، وهو ما يفسر نعتها بالأدوار الفردية/الجماعية، إذ يعتبر مثلا إبداع قصيدة شعرية تمجد العدل والسلم، إبداعاً فردياً

لا يأخذ مغزاه الثقافي إلا من خلال تفاعله مع محيطه الاجتماعي، وهو التفاعل الذي يجب أن يُنشِّطه المجتمع المدني، لأن القنوات الرسمية للسياسات العمومية، غالباً ما تفشل في تحريك عجلته. أما الخلفية الثانية للأدوار الثقافية الموضوعة أمام المجتمع المدني، فتكمن في بعدها الجماعي، من حيث قدرة المجتمع المدني كمجموعات على تعزيز الحوار والعدل والسلم داخل المجتمع، بالاعتماد على تنفيذ مشاريع تنموية لمحاربة الفقر والتنمية غير المتوازنة، وتشجيع التنمية النافعة المبنية على قيم التضامن والتوزيع العادل للثروات كمرتكز لا مندوحة عنه في إقرار السلم والعدل الاجتماعيين، وتحرير الحوار البناء من أوزار الهيمنة الاقتصادية، ومن حيث قدرته على الاضطلاع بإشاعة القيم الإنسانية المشتركة المؤسسة للحوار والعدل والسلم وتفعيلها. إذ أن الجهود الحثيثة التي تنهض بها حكومات العالم الإسلامي للانخراط في سيرورة إبراز أهمية هذه القيم المشتركة، غير كافية دون مواكبة مجتمعها المدني لهذه الجهود، نظرا لارتباط قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة ونبذ الغلو والعنف واحترام التنوع الثقافي، وغيرها، بواقع المجتمعات، مما يدعو المجتمع المدني أكثر من أي وقت مضى، لمشاركة الحكومات مسؤولية تفعيلها. وأخيراً، من حيث ارتباط هذا المجتمع المدني بمرجعياته الدينية المؤسِّسة للعدل والحوار والسلم. إذ لا معنى لأن يكتفي هذا المجتمع المدني باستيراد التعريفات الجاهزة لمفاهيم العدل والسلم والحوار، ودينُه وحضارتُه يزخران بتراث ثري يخلد هذه الفضائل السامية، مما يحتم عليه مسؤولية التعريف بها، سواء على صعيد مجتمعه أو تجاه المجتمعات غير المسلمة.

ومن جهة أخرى، تم التطرق إلى التقسيم المجالي للأدوار الثقافية المنوطة بالمجتمع المدني لتعزيز الحوار وإشاعة ثقافة العدل والسلم، على المستوى الوطني والإقليمي والشبكي، بفعل الثورة الهائلة للاتصالات والمعلومات التي قلصت ثقل المجال الجغرافي، وأعادت بناء حدود افتراضية متحركة بين المجتمعات، وهو ما يفرض انخراط حكومات العالم الإسلامي في دعم حركية مجتمعها المدني على مستوى هذه المجالات الثلاثة، لئلا تستأثر جهات أخرى بدعم هذا المجتمع، لخدمة أجندة لا علاقة لها بتعزيز الحوار والعدل والسلم.

كما تجدر الإشارة، إلى أن الترتيب المنهجي، عمل على تحديد أدوار ثقافية جديدة للمجتمع المدني في العالم الإسلامي، في ضوء التحولات العميقة التي تعرفها

المجتمعات النامية والتي انطلقت شرارتها من العالم العربي. وهي تحولات تجعل كل الأدوار السالفة الذكر،شديدة التداخل في الواقع وتحتاج إلى رؤية إسلامية شمولية تخطط للمدى المتوسط والبعيد، كما أنها لا تعدو كونها مداخل لتعزيز الحوار وإشاعة ثقافة السلم والعدل في العالم الإسلامي، ومفاتيح لأبواب المسالك الممكن اتباعها من طرف فعاليات المجتمع المدني، لتحقيق الأهداف المنشودة.

ب) مفهوم الدور الثقافي :

لعل موضوع الأدوار الثقافية للمجتمع المدني لتعزيز الحوار وإشاعة ثقافة العدل والسلم في العالم الإسلامي، يحيل أولا إلى ضرورة تحديد مفهوم الدور الثقافي الذي نريد أن يضطلع به المجتمع المدني في العالم الإسلامي.

إن الحديث عن القيام بدور معين، يعني ضمنياً الانتقال من مستوى العمل، أو النشاط الخاضع لرغبات والتزامات خاصة، إلى مستوى العمل في إطار معياري للسلوك يصبح الفرد مطالباً به، عند اشتراكه في إنجاز وظيفة أو مهمة ما. ولعل ضرورة ارتباط كل دور بإطار معياري، هو الذي يجعله دائماً مرتبطاً بتوقعات وانتظارات تعتبر تلبيتها انسجاماً مع قواعد ذلك الإطار.

وتطرح هنا بحدة، إشكالية طبيعة هذا الإطار المعياري لسلوك الفرد والجماعة عند نهوضهم بأدوارهم. فالمجتمع المدني يحتج دوماً على عدم قيام الحكومات بأدوارها، والحكومات تتوجس دوماً من طيف المجتمع المدني، المتفرقَةِ مشاربُه، ومن خروجه عن خط المسؤولية المحددة سلفاً. إذ لا مناص من الإشارة إلى أن هذا الإطار المعياري الذي يتحدد من خلاله كل دور، إنما هو في النهاية نتاج لتطلعات المجتمع التي يجب أن تنصت إلى ذبذباتها الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء. وهنا تبرز أهمية الثقافة لكونها الغذاء الرئيس الذي يبني من خلاله كل مجتمع أركان ذلك الإطار المعياري، حيث إن ضوابط أدوار الأفراد والجماعات تحددها خلفيات ثقافية بالأساس، على اعتبار الثقافة نسقُ/منظومة قيمٍ ينقلها كل مجتمع إلى الأجيال اللاحقة عبر قناة التنشئة الاجتماعية. وتأسيساً على ما سبق، يصبح الدور الثقافي للمجتمع المدني كما تُعرِّفه ورقة العمل هذه، مرتبطاً أولا وقبل كل شيء، بمدى احترام الضوابط الثقافية للمجتمع. ثانياً بمدى قدرة هذا المجتمع المدني على التلقي الإيجابي للمعارف والمعلومات، بما يجعله متفاعلا مع مجتمعه ومنفتحاً على العالم، لأن الأدوار الثقافية

مكتسبة وليست موروثة، حيث يمكن تعلمها وتعليمها من خلال توجيه المجتمع المدني قبل أو أثناء ممارستها. ولعل الأدوار الثقافية المقترحة، أخذت بعين الاعتبار التحولات العميقة التي بدأت العديد من مجتمعات العالم الإسلامي تعرفها، والتي تعيد رسم معالم الإطار المعياري للأدوار الثقافية، داعية الحكومات إلى الشروع في تعاقدات كبرى مع مجتمعاتها المدنية بما ينسجم مع المطالب الجديدة الخاضعة لسطوة الثورة التواصلية الجارفة من جهة، وإلى التطلعات المقدامة للشباب والمرأة بهذه المجتمعات، والتي تنعكس مباشرة على مستوى أداء مجتمعاتها المدنية.

ج) مفهوم المجتمع المدني :

بداية، يجب التذكير أن الشروط التاريخية لنشأة المجتمع المدني وتطوره في العالم الغربي منذ القرن التاسع عشر، لها من الخصوصيات ما يميزها، ولا يمكن بأي حال، اعتماد التعريفات الغربية للمجتمع المدني، لارتباطها بسيرورات ثقافية، سياسية واقتصادية مختلفة عن سيرورة المجتمعات الإسلامية. كما تم استبعاد تعريفات المجتمع المدني التي تخدم مصالح فئوية مغلفة، ليظل التعريف الأقرب لما نرمي إليه هو الذي يقدم مفهوم المجتمع المدني في الفكر والممارسة، بمثابة تنظيم الناس لأنفسهم للمشاركة في حل مشكلاتهم والتعبير بكل حرية عن آرائهم ومبادئهم دون المساس بالثوابت الدينية للمجتمع الإسلامي، والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم بشكل سلمي، وبأسلوب متحضر في التعامل والتسامح مع الآخر. مع التأكيد والحرص على عدم افتعال مصادمة قضايا المعتقد الديني مع الجوانب الحقوقية ضمن مجالات عمل المجتمع المدني في العالم الإسلامي وأدواره الثقافية، لقطع الطريق أمام أعداء الإسلام، الذين يتصيدون الفرص لاختراق المجتمع المدني وتسخير جزء من طيفه، لبث الفتنة وضرب صلب الثوابت الدينية، وتشجيع الحملات التنصيرية باستغلال الفقر والأوضاع المتردية والأمية المتفشية. وبناء عليه، فإن أي غياب للتعاقد بين الدولة والمجتمع المدني في هذا المجال، سيترك الباب مفتوحاً على مصراعيه، أمام الأدوار الثقافية الملغومة التي تزيغ عن الإطار المعياري الذي يضبط من خلاله المجتمع المسلم، مسيرته نحو المستقبل. إن عدم احترام هذا الشرط الأساس، ينذر في المدى المنظور، بخروج جمعيات المثليين الجنسيين، والجمعيات المطالبة بالحق في حرية الأكل في نهار رمضان وغير ذلك، ورفع مطالبها جهاراً في الفضاء العام تحت لواء الديموقراطية وحقوق الإنسان، وهو

ما يرفضه المجتمع المسلم لأنه لا يتعلق بمسألة حقوقية محضة، بل يدرجه ضمن إطار الحق والمسؤولية. وبالمقابل، فإن من مسؤولية المجتمع المدني في العالم الإسلامي، أن يساهم في نقل الصورة الحقيقية للدين الإسلامي كدين تسامح واعتدال وحوار وسلم، بعيداً عن المساس بالثوابت الدينية، في مناخ يطبعه قبول التنوع الثقافي.

إن المجتمع المدني هو مجموع التكوينات الاجتماعية المنظمة التي تضطلع بأنشطة عامة أو محدودة والتي لا تؤسس عملها على خلفيات سياسية. وتعتبر حيويتها مرآة لحيوية المجتمع ككل، لأن ما يعتمل في أعماق المجتمع من تفاعلات بين الأفراد والجماعات، قمين بخلق علاقات صدام أو تضامن، ويسري ذلك على المنظمات التي ينشئونها، لتنظيم وخدمة حياتهم المشتركة لتحقيق التقدم المنشود. ويتأسس المجتمع المدني على رابطة التطوع والاختيار، وهو ما يمنحه القوة والمصداقية، إذ يعتبر التطوع في زمن طغيان الماديات والجشع، والمنطق الربحي، أسمى تعبير عن الحس المدني، كما أن حرية الاختيار تشحذ الهمم، لكونها غالباً ما ترتبط بالدفاع عن مبادئ راسخة. وعليه، فإن مؤسسات المجتمع المدني ليست منظمات ربحية، ومن واجبها فقط أن تعمل على ضمان استقلاليتها المادية لخدمة أهدافها السامية دون الخضوع لسلطة جهة معينة. لكن هذه الاستقلالية، لا تعني العمل خارج إطار قانوني متفق بشأنه، ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. ولعل أعز ما يطلب، هو التكامل بين أدوار الدولة وأدوار المجتمع المدني، إذ لا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له؛ ولا بناء لمجتمع مدني من دون بناء للدولة؛ فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان؛ فالدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقواها وسياساتها؛ والدولة هي الوعاء أو الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه.

وعلى الرغم من ضرورة هذا التلازم، ما زال التوجس قائماً حول دور المجتمع المدني، ومن أهم أسباب هذا التوجس:

- عدم قدرة المجتمع المدني على التنظيم المحكم والفعال، حيث ترى الحكومات أن مؤسسات المجتمع المدني مكونة من أفراد لا يشتغل منهم إلا القليل، بينما تنخرط الأغلبية لمجرد الحاجة للانتماء إلى جماعة معينة، وهو ما يفسر في نظرها، عجز مشارب المجتمع المدني عن التكتل حول محاور عمل معينة، حيث تحاول كل جمعية أن تستأثر بالريادة في مجال نشاطها.

- استغلال نشاط المجتمع المدني لأغراض ومصالح سياسية، إذ أن البحث عن الريادة من طرف قلة من الأفراد، غالباً ما يحول العمل المدني إلى تطلعات سياسية، قد تبدو مشروعة، شريطة ارتباطها بإرادة شعبية وليس بخدمة تطلعات شخصية صرفة، أو أجندات سياسية تحت غطاء مدني. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني كثيراً ما يعرف باعتباره جزءاً من المجتمع السياسي أو جناحاً له، فإن أهم شرط لاستقلالية المجتمع المدني، هو ابتعاده عن مناطق الصراع من أجل الظفر بالسلطة، لأنه يتكامل مع الدولة، ولا يتماهى معها.

- محدودية تمثيلية مؤسسات المجتمع المدني، إذ ترفض بعض السلطات الرسمية أن تخول بعض جمعيات المجتمع المدني لنفسها حق الاحتجاج باسم الشعب، لأنها لا تمثل الشعب بل جزءاً صغيراً منه. فلا يمكن مثلا لجمعية شبابية أن تمنح لنفسها حق التصرف باسم شباب الوطن، وهي لا تمثلهم.

- احتمال استغلال عمل مؤسسات المجتمع المدني ضد المصلحة العليا للوطن، على اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني مرتبطة بالمجال الترابي المحدود لنشاطها، فإن درايتها بالمصالح الإستراتيجية للدولة، تكون جد محدودة، كما أن ثورة الاتصال، سهلت اختراق هذه المؤسسات من خلال عصف ذهني ممنهج لأفرادها وقياداتها، مما يزيح مجموعة من الجمعيات عن طريق خدمة الصالح العام، ويضعها على طريق خدمة مصالح أجنبية لا صلة لها بالمصلحة الوطنية.

وبغض النظر عن أحقية هذا التوجس أو عدم أحقيته، فإنه لا مناص من إعادة بناء تعاقد محكم بين الحكومات وهيئات المجتمع المدني، قوامه صياغة خريطة طريق تشاركية لخدمة تطلعات المجتمعات وفق أدوار متكاملة ومحددة. وهي الخريطة التي يجب أن تستحضر تأهيل الموارد البشرية للمجتمع المدني، لئلا يصبح التطوع عنواناً لانعدام الفعالية. ولن يتأتى هذا التأهيل إلا بتشجيع نشر الثقافة حول هذا المجتمع المدني، وإعداد قياداته، وتشجيع نماذجه الإيجابية، وتحفيزها من خلال إعداد برامج تمويلية شفافة مبنية على الاستحقاق.

د) مفهوم تعزيز الحوار:

حسب أدبيات منظمة اليونسكو، فإن مصطلح "حوار الحضارات" ظهر منذ سنة 1961، خلال ندوة نظمها المركز الثقافي الأوروبي، حيث ذكر ليدنس دي روجمومنت أنه صاغ هذا المصطلح في نسق اتصال جميع بلدان العالم بعضها ببعض نتيجة موجة العولمة الأولى. غير أن السجال الفكري حول مفهوم الحوار أخذ بعداً سياسياً منذ نشر صامويل هنتنغتون أطروحته حول "صراع الحضارات" سنة 1993، وهو ما دفع الحكومات إلى مواجهة هذه الأطروحة لتناقضها الجوهري مع مفهوم التنوع الثقافي الذي يميز أغلب مجتمعات الإنسانية. وتوجت هذه الجهود بإعلان الأمم المتحدة سنة 2001، سنة "الحوار بين الحضارات. وهي السنة التي عرفت اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة "جدول الأعمال العالمي للحوار بين الحضارات"، والذي جعل من المجتمع المدني، وخصوصاً الشباب والمرأة، من أهم وسائط العمل لتفعيل هذا الحوار. وتراكمت منذ ذلك التاريخ، العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية، حول حوار الحضارات والثقافات، لكن مسيرتها عرفت تحولا نوعياً سنة 2005، التي شهدت اعتماد اتفاقية حماية وتعزيز تنوع التعبيرات الثقافية (اليونسكو)، وإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن "التفاهم المتبادل والحوار بين الأديان يشكلان بعدين هامين للحوار بين الحضارات ولثقافة السلام".

وقد واكب العالم الإسلامي هذا المجهود الدولي، حيث صدر قرار مؤتمر القمة الإسلامي في دورته العاشرة (ماليزيا، أكتوبر 2003)، بشأن الإعلان العالمي للحوار بين الحضارات، والذي تبعه إسهام العالم الإسلامي في الأنشطة الدولية حول الحوار بين الحضارات، والذي اضطلعت فيه منظمة الإيسيسكو بدور مهم، مع حرصها المتواصل على ربط تعزيز الحوار بين الثقافات باحترام مبدإ التنوع الثقافي، وهو ما عبر عنه بجلاء الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة (الجزائر 2004)؛ والذي أكد على "ضرورة دفع الحوار بين الشعوب والثقافات نحو تحقيق الأهداف الإنسانية، فلا يمكن تصور أي تعاون بناء أو أي حوار حقيقي بين الحضارات والثقافات في عالم يتغير باستمرار دون الإقرار بمبدإ التنوع الثقافي. ومن ثمة فلا بديل عن التربية على الحوار واحترام التنوع الثقافي وصونه باعتباره سبيلا للتعايش بين بني البشر، والتأسيس لمستقبل مشترك أكثر اطمئناناً وتضامنًا".

كما عرَّف الكتاب الأبيض للمجلس الأوروبي حول حوار الثقافات، مفهوم حوار الثقافات، بوصفه عملية تبادل وجهات النظر بشكل متفتح ومحترم ما بين أشخاص ومجموعات ذات أصول وتقاليد إثنية وثقافية ودينية ولغوية مختلفة، في إطار روح التفاهم والاحترام المتبادلين. ويلخص هذا التعريف سيرورة بروز مفهوم حوار الثقافات، حيث يقصد تبادل وجهات النظر المختلفة ذات المرجعيات المتنوعة والمتعددة، في إطار يتجاوز المقاربة العمومية المعتمدة لمدة طويلة في تدبير "التعددية الثقافية"، وفق هدف مركزي هو الإدماج أو في سياقات أخرى، إخضاع ثقافة الأقلية/المغلوبة لثقافة الأغلبية/الغالبة. ويبرز حوار الثقافات داخل المجتمعات، والحضارات بين مجتمعات الإنسانية، كتوجه بديل، شريطة تأسيسه على الانفتاح والتفاهم والتواصل والاحترام والتعايش، وهو الشرط الذي مافتئ يشغل حيزاً مهماً في مرتكزات تصور العالم الإسلامي لشروط الحوار بين الحضارات، كما تعتمده الإيسيسكو التي تؤكد ضرورة الاستثمار الجيّد والمدروس بروح إنسانية، للرصيد الثقافي المشترك بين الحضارات، تعميقاً للتواصل بينها. وحيث إن من شأن هذا الإستثمار أن يبدّد غيوم الشّك وسوء الفهم، وأن يمهد السبيل إلى التفاهم العميق، وإلى الإعلان عن الرغبة المشتركة في التعايش، لأنَّ التعايش السلمي ذا المنزع الثقافي والحضاري، هو المدخل إلى الحوار والتقارب، ثم إلى التحالف بين الحضارات".

وتأسيساً على ما سبق، فإن مداخل الأدوار الثقافية للمجتمع المدني المعززة لحوار الثقافات، تأخذ بعين الاعتبار ترسيخ الحرية والقدرة على التعبير، فضلاً عن الإرادة وملكة الإنصات إلى الآخرين، بالإضافة إلى تشجيع التسامح واحترام الآخر، دون إغفال إبراز قيمة الحوار في الحضارة الإسلامية كقيمة يشارك بها العالم الإسلامي في الرصيد الثقافي للإنسانية.

هـ) عن إشاعة ثقافة العدل والسلم :

يجدر التنبيه إلى أن تلازم مفهومي العدل والسلم في تقارير المنظمات الدولية خلال الخمس سنوات الأخيرة، إنما مرده إلى أن العدل فضيلة مؤسسة للسلم ومصححة لمساره، واضعة تجلياته في الإطار الأمثل. فالعدالة الاجتماعية المبنية على تفعيل المساواة واحترام حقوق وكرامة الإنسان، هي المقدمة الضرورية لإقرار السلم داخل المجتمعات، وفيما بينها. كما أن مفهوم السلم العادل، يأتي كإطار شامل يتجاوز

التعقيدات التصورية والواقعية التي تطبع إعمال السلم والتي يعكسها تطور مفهوم السلم (السلم السلبي NEGATIVE PEACE، الاستقواء السلمي PACIFIC EMPOWERMENT، السلم الإيجابي POSITIVE PEACE، السلم غير المكتمل IMPERFECT PEACE)، إذ يتحقق عن طريق الإيمان الراسخ، بقيمة السلم المؤسس على الاحترام الكامل لمبادئ السيادة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والاعتماد على الحوار والتعاون بين الأمم والثقافات المختلفة كأسس إنسانية عادلة. وقد عملت هيئة الأمم المتحدة عند إعلانها العشرية الممتدة بين 2001و2010 عقداً دولياً من أجل ثقافة السلام، على مزاوجة البعدين النظري والتطبيقي، عندما أسست برنامج ثقافة السلم الخاص بهذه العشرية على ثمان مؤشرات: التربية من أجل السلم، المساواة بين الجنسين، تطوير ودعم حقوق الإنسان، المشاركة الديمقراطية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، دعم التسامح والتضامن، تطوير التواصل التشاركي والتنقل الحر للمعلومات وتطوير السلم والأمن الدوليين. كما دعا إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل ثقافة السلم في مادته السادسة، المجتمع المدني، للانخراط الفعال في تشجيع ثقافة السلم من خلال برامج تطبيقية عملية. وهي الدعوة التي عملت الإيسيسكو، على تضمينها في استراتيجيتها الثقافية للعالم الإسلامي، بل وجعل موضوعها في صلب أوراق عمل المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الثقافة. وتراعي الأدوار الثقافية لإشاعة السلم والعدل، المعدة في هذه الورقة، جل المجالات/المؤشرات المذكورة فضلا عن تركيزها على بعض الأدوار الفردية المستجدة، التي تفرضها التحولات المطردة التي تعرفها المجتمعات الإسلامية.

إن ثقافة السلم والعدل، على غرار كل التجليات الثقافية، هي انعكاس للثقافة السائدة داخل المجتمع، تتطور وتترسخ بتطور مكامنها وبواعثها في هذه الثقافة. ولعل الإيقاع السريع الذي شرعت تتغير به ثقافات المجتمعات، هو الذي حدا بالباحثين والخبراء إلى اعتبار السلم والعدل غير مكتملين بالضرورة، يحيلان إلى سلم وعدل متغيرين بتغير عواملهما، مما يضفي عليهما خاصية عملياتية processal، تتنافى مع أي فهم ثابت جاهز للسلم والعدل يبعدهما عن معطيات الواقع. ومن ثمة، فإن إشاعة ثقافة العدل والسلم، يجب أن تراعي الدينامية الثقافية، وتضبط فعالية برنامجها العملي على إيقاعها. وفي هذا السياق، ونظراً للخصوصية الثقافية لمجتمعات العالم الإسلامي، فإن محاور الأدوار الثقافية للمجتمع المدني لإشاعة ثقافة العدل والسلم، تتراوح بين

الثابت والمتحول في ثقافات هذه المجتمعات. أما البعد المتحول، فيتجلى في اعتبار ثقافة السلم والعدل التي تجب إشاعتها بين الأفراد والجماعات، من حيث إنها ثقافة سلوكية عملية (مواقف ومشاعر واتجاهات عملية وسلوكيات)، فالإبداع والتفوق والابتكار والبحث كأدوار فردية ثقافية يرعاها المجتمع المدني لخدمة العدل والسلم، والمشاريع التي ترنو إلى التنمية كثقافة سلم وعدل، من خلال السياحة الثقافية والتراث الثقافي كمجالين للعدل الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، كلها أدوار ثقافية فردية وجماعية متحولة بتحول المسيرة الثقافية للمجتمعات المعنية. وأما البعد الثابت، فيتجلى في اعتبار ثقافة السلم والعدل التي تجب إشاعتها بين الأفراد والجماعات، من حيث إنها ثقافة نظرية يجب اكتسابها (قيم ومبادئ)، وهنا وجهنا الأدوار الثقافية للمجتمع المدني نحو إشاعة العدل والسلم ومنظومة القيم المرتبطة بهما، كقيم إسلامية ثابتة تشترك من خلالهما الحضارة الإسلامية في الرصيد الثقافي والحضاري المشترك للإنسانية.

2. التحديات الثقافية ذات الصلة بالموضوع

لقد أشرنا إلى مدى ارتباط قيم الحوار والعدل والسلم بثقافة المجتمعات التي ترعى هذه القيم. وحيث إن المسيرة الثقافية لكل مجتمع تتفاعل مع واقعها الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، المتفاعل بدوره مع محيطه الإنساني، فإن هذه المسيرة قد تثبطها العديد من العوامل التي تتميز بشدة تشابكها، والتي تحد من فعالية البرامج العمومية والمدنية على حد سواء. وفي هذا الصدد، فإن التحديات التي تواجه أدوار المجتمع المدني في سعيه إلى تعزيز الحوار وإشاعة ثقافة العدل والسلم، تنحدر من مرجعيات مختلفة ومتشعبة، ومنها تحديات ذات أبعاد ثقافية، نكتفي بالوقوف عند أهمها، لتأثيرها المباشر في الأدوار الثقافية للمجتمع المدني.

1. تحدي العولمة :

برز الوجه الأول للعولمة بملامح اقتصادية هدفها تحرير القيود الحدودية وفتح الجغرافيا أمام انسياب المنتجات والبضائع ليصير العالم قرية اقتصادية. لكن تأثير هذا الاقتصاد المعولم على السياسة والمجتمع، بدا للحكومات كتيار جارف سينتهي به المطاف إلى ضرب خصوصيات المجتمعات الثقافية في صميمها. ولعل الاستثناء الثقافي الذي خرجت به الدول بقيادة فرنسا، عقب جولة الأوروغواي الأولى وتوقيع اتفاقية الكَات بمراكش، لم يحد إلا جزئياً من أثر العولمة الثقافية، الذي بدأت تجلياته تظهر على أرضية أنماط السلوك الاجتماعي سواء الفردي أو الجماعي، وكذا على التحول العميق الذي بدأت القيم الأخلاقية تعرفه في المجتمعات المسلمة، وخاصة في أوساط الشباب. وتدل العديد من المعطيات الكمية على الأثر الثقافي لهذا السيل الجارف الذي تمثله العولمة. فحوالي 75% من حركة البريد الإلكتروني والفاكسات في العالم، و60% من البرامج الإذاعية والتلفزيونية في العالم، و90% من حركة الأنترنت تجري باللغة الإنجليزية، كما يظهر هذا التأثير جلياً في طرائق اللباس، وأنماط التغذية واستهلاك منتوجات ثورة الاتصال والمعلوميات. وقد أكد المدير العام للإيسيسكو أنه من الصدق مع النفس، أن نعترف ونقرّ بأننا، كأمة إسلامية، وفي هذه المرحلة التاريخية، لا نمتلك القدرات الكافية لكسر موجات العولمة، وللتحكّم في اتجاهات الرياح التي تهبُّ بها. ولا ينبغي أن يفتَّ هذا الموقفُ الصادقُ في عضدنا، أو أن يُقعدنا

عن القيام بما يتعيّن علينا القيام به، من عملٍ دؤوب للتخفيف من وطأة آثار العولمة، ولردّ هجماتها، وللتقليل من الخسائر الناجمة عن هذا الغزو ما أمكننا ذلك، وما استطعنا أن نسلك من سبيل إلى القيام بما يستوجبه الموقفُ".

إن هيمنة العولمة الثقافية التي تتفاقم يوما بعد يوم، والتي اعتبرها بعض المفكرين، تصاعداً في درجة النزعة المركزية الغربية، تطرح أمام المجتمع المدني في العالم الإسلامي أدواراً ثقافية جديدة،لا يمكنه أن يضطلع بها بفعالية إذا لم يتعاقد مع حكوماته ويضمن حداً أدنى من التمويل، ومن التوافق حول برامج وأهداف واضحة. وتنتظر المجتمع المدني في هذا الباب، مسؤوليات جسيمة أهمها مجابهة منطلقات العولمة الثقافية التي تحاول طمس معالم الثقافة الإسلامية. ومنها الثقافة الاقتصادية القائمة على المعاملات الربوية وتشجيع القمار والمضاربة، وثقافة اعتبار الدين عائقا أمام التطور والتحرر، وثقافة المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة عوض التكامل الذي يدعو إليه الإسلام، وثقافة سيادة القوة من خلال نموذجها الأمريكي...إلخ، وهي كلها منطلقات تسحق كل إمكانية للحوار والعدل والسلم. وبناء عليه، فإن أهم مسؤولية تنتظر المجتمع المدني، هي في الكيفية التي تمكنه من جعل أدواره الثقافية عوامل جذب نحو الثقافة الإسلامية، سواء على الصعيد الداخلي بإعادة ربط الشباب بقيم دينه الخالدة، أو بالانفتاح على المجتمعات الإنسانية، وركوب قطار الطرق السيارة للمعلومات، للوقوف عند كل محطات العالم، لتقديم الأوجه الساطعة للحضارة الإسلامية.

2. تحدي مواكبة ثورة الاتصال :

إن التحولات التي تعرفها المجتمعات العربية، ومنها ما نعت خلال بحر هذه السنة بالثورات العربية، جاءت لتبين لحكومات العالم الإسلامي، مدى خطورة الدور الذي تلعبه ثورة الاتصال الجديدة من خلال تأثيرها الملفت على الأطفال والشباب، كما بينت استغلال الدول القوية توصيات هيئة الأمم المتحدة بشأن دعم المجتمع المدني لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية OMD، لتمويل شبكة مهمة من الجمعيات المدنية لإنجاز مشاريع تأهيلية وتنموية، هدفها الأخير، قطع صلة فئات عريضة من المجتمعات المسلمة مع مرجعياتها الأخلاقية وقيمها التي تستقيها من دينها الحنيف. وقد تنامى هذا المسعى بعد أحداث 11 شتنبر الإرهابية، وتقوى عبر مبادرة إدارة أوباما

المسماة "خطة المجتمع المدني 2.0"، والتي شرحت أهدافها وزيرة الخارجية الأمريكية بمنتدى المستقبل بمراكش بتاريخ 3 نوفمبر 2009. وهي الأهداف التي تبين بوضوح تام، إرادة الولايات المتحدة الأمريكية استعمال التكنولوجيا الرقمية لتسخير المجتمع المدني بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لخدمة أهداف لا تمت بصلة إلى احترام التنوع الثقافي والحوار العادل بين الشعوب. حيث إن المبادرة المذكورة خصصت مبلغ 5 ملايين دولار لما أسمته بناء شبكات اجتماعية جديدة من خلال أداة الأنترنت. شبكات تريدها الولايات المتحدة الأمريكية في خدمة العولمة الثقافية التي تذيب التمسك بالخصوصيات الثقافية.

سيكون من الخطإ، الاعتقاد بأن حكومات العالم الإسلامي قادرة على إيقاف هذا الطوفان المعلوماتي، لأن الإعلام الرقمي لا يحتاج الحصول على رخص من وزارات الإعلام وليس بالوسع التحكم به. وقد شبه عثمان سلطان، الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات للاتصالات المتنقلة محتوى هذا الطوفان "بأنابيب توصل المحتوى، وهذه الأنابيب تتوسع ويكبر حجمها، وثمة من يسيطر على المستهلكين من مثل مواقع الفيس بوك والتويتير، وليس للعالم العربي دور إلا بأن يكون أنبوب سلعي، وهذا ليس مؤسفاً وحسب وإنما خطير".

إن قوة وشراسة هذه الثورة الرقمية تضع أمام حكومات العالم الإسلامي، أحد أكبر التحديات التي تواجهها في هذا القرن. ولعل مواجهة هذه الثورة المهددة لمبدإ احترام التنوع الثقافي كأساس للحوار والسلم، لا يمكن أن تتم إلا من خلال اتخاذ الدول الإسلامية لعدة تدابير يكون فيها للمجتمع المدني دور حاسم. فلكي يكون لدول العالم الإسلامي موطىء قدم في هذه الثورة الرقمية، أصبح من الضروري أولا وقبل كل شيء، إنتاج محتوى رقمي عربي/إسلامي ذي وجه ثقافي وحضاري وإنساني. فعلى سبيل المثال، تعتبر اللغة العربية خامس لغة من حيث الاستعمال في أرجاء المعمور، ولكن المحتوى الرقمي المكتوب باللغة العربية، يشكل فقط 1% من محتوى شبكة الأنترنت، في حين أن اللغة الإنجليزية تشغل 90% من هذا المحتوى. وتجدر الإشارة إلى أن العالم الإسلامي لم يبادر عملياً بعد، إلى الشروع في صناعة هذا المحتوى الرقمي ذي الأبعاد الثقافية والعلمية والاجتماعية، وهي صناعة تتطلب فضلا عن إعداد خطة إسلامية مشتركة، تطوير البنى الإستراتيجية، وتشجيع المشاريع الرائدة، ومراعاة المعايير العالمية في مجال التقنية والتسويق.

إن صياغة ما يمكن تسميته خارطة طريق عربية إسلامية لمواكبة الثورة الرقمية، لا يمكنها أن تتم دون إشراك المجتمع المدني كشريك فعلي للخطط الحكومية، ودون فتح المجال أمام الطاقات الإبداعية الهائلة التي يمتلكها الشباب المسلم في ميدان التكنولوجيا الرقمية، ودون الاستثمار في مجالي التعليم والبحث العلمي كمنبت طبيعي لصقل الطاقات وحشد الموارد البشرية القمينة بتفعيل إنتاج هذا المحتوى الرقمي الإسلامي، الذي لا يحتمل التأخير.

3. تحدي الحفاظ على المرتكزات الثقافية للحضارة الإسلامية :

إن هذا التغلغل الثقافي عبر بوابة العولمة والثورة الرقمية كأحد أهم أدواتها، له تبعات على المقومات الثقافية والحضارية للعالم الإسلامي. إذ، على الرغم من إيماننا باستحالة وجود ثقافة عالمية واحدة، كما يقول المفكر العربي المرحوم محمد عابد الجابري : "ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت وستوجد ثقافات متعددة متنوعة"، فإن هذا الاختراق غير المسبوق، يضرب النسق القيمي لأفراد الكيانات الاجتماعية للعالم الإسلامي، ورصيدهم المكتنز من المعارف والتجارب والأنماط السلوكية، وشعورهم بالانتماء، وتفاعلهم مع تاريخهم ومجالهم. وعلاوة على أن آثار هذا الاختراق ظهرت منذ عقود، فإن التبعية الثقافية للعالم الغربي تعاظمت اليوم، وخلفت تبعاتها شعوراً بالاستلاب وفقدان الهوية الوطنية والقومية.

وإذا كانت دروس التاريخ تعرض أمامنا حلقات طويلة من المواجهة خاضها العالم الإسلامي ضد الأخطار التي كانت تهدد ثوابته خلال العصور المتوالية، بشكل نستخلص منه، أن ثقافات مجتمعات العالم الإسلامي قادرة على المحافظة على مقوماتها وعلى التجاوب مع الثقافات المختلفة دون ذوبان خصوصياتها، فإن قوة الاختراق الثقافي الذي يشهده العالم الإسلامي في مطلع الألفية الثالثة، تفرض على حكوماته تحصين مرتكزات الحضارة الإسلامية مهتدية بالمناهج الرشيدة المؤكدة على قيم الحوار والعدل والسلم كأسس ثابتة في الثقافة الإسلامية، وعلى الدور الرئيس الذي يجب أن ينهض به المجتمع المدني في دفاعه وتفعيله للمحتويات الثقافية لهذه القيم، في الحياة العامة لكافة المسلمين في كل أرجاء العالم.

4. تحدي بناء منظومة تعليمية نافعة :

يظل ميدان التربية والتعليم باعتباره مجالا للتلقين والتثقيف والتكوين والتنشئة ونقل المعارف، الميدان الأرحب لزرع بذور المواجهة الفعالة للعديد من التحديات الثقافية التي تواجه بصفة عامة مجتمعات العالم الإسلامي، وبصفة خاصة تلك التحديات التي تحد من فعالية المجتمع المدني في النهوض بأدواره الثقافية. وعندما يكون ميدان التربية والتعليم نفسه عرضة للكثير من النقائص والعورات فإنه يصبح هو نفسه، مُفرِّخاً للكثير من التحديات التي تثقل كاهل الأجيال في بناء مجتمعاتها وجعلها منخرطة، فاعلة ومتفاعلة في مسيرة الإنسانية المبنية على الحوار والسلم والعدل. ويطرح هنا بحدة تحدي بناء منظومة تعليمية نافعة. لأن المدخل المنظومي، وفي ظل تحديات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية، هو الذي يقود نحو مخرجات للنظم التعليمية على مستوى هذه التحديات. فلا تكفي أمجاد الماضي لإعداد أفراد الحاضر. ولا يكفي التركيز على الحاضر والمستقبل في هذا الإعداد، لأن ذلك يهدد باقتلاع المجتمع من جذوره. منظومة شاملة، لأن المشروع التعليمي لا يمكن صياغته صياغة هادفة إلا من خلال تعاقد السياسة التعليمية مع المجتمع والأسرة. وهنا يبرز دور المجتمع المدني الحاسم، لكونه منبثقاً من الأسرة والمجتمع معاً، دون إغفال واقع انتماء جل قياداته إلى المؤسسة التعليمية. وذلك ما يجعل منه المختبر والحلقة الأهم في تقويم المنظومة التربوية التعليمية، وهو التقويم الذي يجب أن يؤسس على القدرة على التشخيص المستمر لمكامن القوة وتنميتها، واكتشاف مواضع الوهن والعمل على اقتلاعها.

ولعل اعتبار المجتمع المدني الحلقة الأهم في تقويم المنظومة التعليمية برمتها، مرده إلى طبيعة التحديات التي تواجه أداء هذه المنظومة. ذلك أن تقارير اليونسكو تؤكد "أن معركة البشرية في القرن الحادي والعشرين ستدور حول القيم والأخلاقيات وحماية إنسانية الإنسان، وحماية البيئة، وترى أن دور التربية هو ترسيخ قيم العدل والسلام وصناعة الحياة ذات المغزى والغاية وترسيخ القيم الروحية وقيم التعاون والإحساس بالمصير المشترك وتعليم قيم أن نعيش معاً بدلاً من أملك وحدي".

إن المجتمع المدني في العالم الإسلامي، في سعيه إلى المساهمة في بلوغ هذه المرامي السامية، يجد نفسه أمام تحولات عميقة في علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولة، وفي

مقومات ومعايير المجتمع المتعلم. إذ أن العولمة الثقافية والثورة الرقمية المصاحبة لها، تفرضان تحويل أنماط التمدرس وبنائها على المهارات والتخصصات القادرة على التعامل الذكي مع السيل الجارف للمعلومات واستغلال تنوع مصادر المعرفة لتسخيره لأهداف ثقافية ومعرفية وفكرية، متفق بشأن مضامينها العامة. على أن هذا الاتفاق بين الدولة والمجتمع المدني لا يمكنه أن يتم دون تعاقد تتصاهر فيه مرامي السياسات العمومية والمشاريع المدنية.

ويظل تحقيق هذه الأهداف الثقافية والمعرفية والفكرية من خلال المنظومة التربوية، ومن بينها المحافظة على ثوابت الثقافة الإسلامية ومنطلقاتها وقيمها بتعزيزها وإشاعتها، مرتهناً باستحضار الغايات الحضارية للأمة في صلب مراحل التعليم والتعلم، والانفتاح على المقاصد التعليمية الغربية عوض اعتمادها كأرضية لجل الأنظمة التعليمية في العالم الإسلامي. ومن تلك الغايات النافعة، تربية المتعلم المسلم على مبادئ حب الوطن والتشاور والإخاء والمحبة والعدل والتسامح والحوار والتضامن والسلم...إلخ. والأجدى أن تراعى هذه الغايات والمقاصد الحضارية في مختلف محطات التنشئة الاجتماعية المتكاملة، الدينية، التربوية، الثقافية، الشبابية والإعلامية. وأمام فشل السياسات العمومية في تنسيق هذا التكامل، تصبح حركية المجتمع المدني قادرة على مد أواصر هذه التربية التكاملية وتثبيت جسورها.

3. مداخل إلى الأدوار الثقافية المنوخاة من المجتمع المدني

تأسيسا على الإطار التصوري، المنهجي والمرجعي، واستحضاراً لأهم التحديات التي تواجه الموضوع الرئيس، نعرض هنا لأهم الأدوار ذات البعد الثقافي التي نعتبر حضورها بالغ الأهمية في برامج المجتمع المدني في العالم الإسلامي. وقد سبقت الإشارة إلى أن الهدف المنشود هو فتح مداخل الأدوار الثقافية الأبرز، مع تبيان طرق تناول تلك الأدوار حسب طبيعتها، تناولا عملياً تطبيقياً. ولبلوغ هذا الهدف المركزي، فإننا سنعرض مداخل هذه الأدوار من خلال محاور مجالية، وموضوعية، وإبدالية paradigmatique. على أن يقدم كل محور، أمثلة عن الفرص والإمكانيات التي يمكن تسخيرها من طرف المجتمع المدني، لخدمة الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في تعزيز الحوار وإشاعة ثقافة السلم والعدل، مع اختيار مشروع/برنامج نموذجي عن كل محور. وبما أن الأمر يتعلق فقط بمداخل للأدوار الثقافية، فإننا سنعتمد الاقتضاب، علما أنه لا يمكن حصر كل الأدوار الممكنة، والتي تبقى رهينة بالحاجيات والتطلعات الاجتماعية، حيث يلعب فيها المجتمع المدني دور المؤطر والوسيط والمشارك في تحويل الأفكار إلى أفعال. وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الأدوار الثقافية المقترحة، تراعي التحولات العميقة التي تعرفها المجتمعات الإسلامية، مع ما تفرضه من ضرورة مواكبة ما طرأ على العمران البشري، من حاجيات جديدة تقتضي أدواراً ثقافية جديدة. فسواء تعلق الأمر بالأدوار الفردية الموجهة إلى الجماعة، أو بالأدوار الجماعية ذات البعد الوطني أو الإقليمي أو الإنساني، فإن الهدف الرئيس يبقى هو تسخير الطاقات الثقافية والحضارية الهائلة، وبسط بعض من مكوناتها، أمام الطيف المدني في العالم الإسلامي ليخدم بها عملياً، مقاصد تعزيز الحوار وإشاعة ثقافة العدل والسلم.

3-1. الأدوار الثقافية الفردية/الجماعية :

تأخذ أغلب أدوار المجتمع المدني منحى جماعياً، وغالبا ما تتناسى دور الفرد في خدمة مجتمعه. إذ لا يمكن أن يرتفع شأن عطاء المجتمع المدني إذا لم تَسْعَ الجمعيات إلى فتح المجال في دُورِ الشباب ودُورِ الثقافة والمراكز الثقافية والمنتديات والمكتبات والمعاهد الموسيقية، أمام تفتق المواهب الفردية وجعلها تنطلق كتعبير ثقافي لا يحبس شكله ومضمونه في قوقعة تقليد الغرب، ولكنه يبدع ويثري تعبيرات ثقافته. إن قوة

المجتمع المدني في قوة أفراده وأطره وقياداته، التي تجد أصولها في تنشئة الأفراد على حرية التعبير والعطاء، التي تغرس في المجتمع بذوراً تأتي غلاتها مختلفة ألوانها، قادرة على ضمان التنوع داخل كل ثقافة، بما يضمن قدرتها على التفاعل البناء مع ثقافات الإنسانية. لكن هذا العطاء الفردي يجب أن يجد له مغزى ومضموناً ثقافيين، ليضمن لنفسه الاعتراف والاستمرارية. وهو دور المجتمع المدني كوسيط بين الأفراد والمجتمع، إذ من المفروض أن يبدع الأفراد في إطار مضامين ثقافية واضحة، ليصب كل إبداع في بوتقة الثقافة الجماعية، وهو ما حذا بنا إلى تسمية هذا الفصل من الأدوار، بالفردية / الجماعية. ويبقى المضمون الثقافي الذي نضعه أمام المجتمع المدني ليؤطر به العمل الثقافي الفردي والجماعي، هو تعزيز الحوار وإشاعة ثقافة العدل والسلم.

المحور الأول :
الإبداع في خدمة الحوار والعدل والسلم

أن يبدع الفرد ثقافياً في تعزيز الحوار وإشاعة ثقافة السلم والعدل، معناه أن ينتج المختلف الجديد المفيد فكرياً أو عملياً، ويقتضي ذلك أن يكون قد أحس بأهمية الموضوع، وأخذ علماً بنقائصه وفجواته، فهبَّ إلى تنظيم مجموعة من العناصر المترابطة في مجموعة جديدة تختلف عن المنظومة الفكرية السابقة، بما يؤهله لإنتاج أفكار جديدة أصيلة قابلة للتحقق. أين سيأخذ الفرد علماً بقيم السلم والحوار والعدل؟ وأين سيكتسب مهارتَيْ تعزيز وإشاعة هذه القيم وغيرها؟ وهل يا ترى سيكفيه العلم بهذه القيم واكتسابه للمهارتين المذكورتين، ليمر إلى مرحلة الإبداع؟.

من المفروض أن يحيط الفرد بالمضامين الحضارية لقيم السلم والعدل والحوار طوال مشواره الدراسي، لكن صبغة مهارتي تعزيز وإشاعة هذه القيم صبغة عملية تطبيقية، وهنا يكمن دور المجتمع المدني الذي يجب أن يصبح شريكا للمنظومة التعليمية والتربوية في تنزيل المضامين إلى الواقع وتحويلها إلى أنشطة ملموسة تمس كل شرائح المجتمع، وخصوصاً منها الأطفال والشباب والمرأة. لكن المجتمع المدني لن يجد الأفراد القادرين على الإبداع في مختلف المجالات إذا لم تكرس كل حلقات التعليم، داخل المدرسة وخارجها، التفكير الإبداعي لدى التلميذ، بتجاوز التلقين الخطي نحو التعلم ضمن منظومة، المبني على تفجير الطاقات وإعمال الخيال والانطلاق من

الأفكار الجاهزة لتطويرها وتقويمها. ويُعد ترسيخ التفكير الإبداعي، أفراداً متقدي الذهن، أصيلي الفكر والمبادرة، منفتحين على أفكار الآخرين، مرني الأفكار، أي قادرين على تغيير الحالة الذهنية بتغير المواقف، متميزين بالتركيز الطويل على الفكرة قبل تطويرها والإبداع فيها. وإذا كانت معيقات الإبداع لدى الأفراد كثيرة، فإن أهمها هي تلك المعيقات الاجتماعية والثقافية التي تفرض على الفرد عدم الخروج عن توقعات الجماعة تخوفاً من رفض الإنتاج الأصيل أو في بعض الحالات، السخرية منه. ويصبح دور المجتمع المدني هو أن يقف ضد هذه المعيقات الاجتماعية والثقافية، ويفتح أمام الأفراد كل الفرص للتعبير عن إبداعاتهم، ويحتضن أرقاها، ويدفع بها إلى الشيوع في مختلف المناحي الثقافية لضمان تجدد الثقافة وضمان حيويتها وتنوعها.

وقد دعت الإسيسكو في إعلانها حول التنوع الثقافي، إلى تعزيز القدرة على الإبداع والتواصل على الصعيد العالمي والوطني والإقليمي، لاسيما باعتماد شراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، وحددت في المادة السابعة تحت عنوان "التنوع الثقافي والإبداع"، الخطوط العريضة للعمل من أجل تكريس إبداع الأفراد من خلال الدعوة إلى :

- تفعيل الطاقات الإبداعية المتوفرة لدى الشعوب الإسلامية، وذلك بتوخي سياسة ثقافية يقظة ترصد الإنتاج الثقافي في العالم الإسلامي، وتحلل مكوناته، وتضمن توثيقه والارتقاء به إلى صناعة تزيده جودة وثراء وتعطيه قيمة مضافة.

- توفير الظروف الملائمة لمساعدة المبدع على تثبيت موقعه كمنتج حر في المجتمع، مؤهل للاعتماد على ذاته وطَرْقِ مجالات جديدة توفر له موارد ذاتية.

- تعزيز التلاقي والتفاعل الثقافي بين المبدعين في الدول الإسلامية ونظرائهم من البلدان الأخرى، ودفع حركة الإبداع وضمان المشاركة الناجعة والمتوازنة للمبدعين في مختلف الأنشطة الثقافية.

- رعاية المواهب الواعدة من الشباب في مختلف البلدان الإسلامية والعناية بالمادة الثقافية الموجهة للأطفال واليافعين من حيث المضمون والوسائط الثقافية المستخدمة، بما يضمن تهيئتهم وتمكينهم من شتى أدوات التحصين الذاتي، ويسهل اندماجهم في مجتمع المعرفة، وتدريبهم على استثمار الذكاء وتوظيفه.

أما اليونسكو فقد حددت ميدان الصناعات الثقافية كحقل للصناعات الإبداعية خصوصاً في ميادين المهن الحرفية والتصميم ومجالات النشر والموسيقى والسينما. واعتبرت تقارير اليونسكو أن الطاقات الإبداعية للأفراد بدول الجنوب والعالم الإسلامي، مازالت ضعيفة الحضور في هذه المجالات مقارنة مع دول الشمال.

إن حقول الإبداع الثقافي هذه كما رسمت الإيسيسكو خريطة اشتغالها، يمكن توسيعها بشكل يفتح المجال أمام كل المبادرات الإبداعية التي قد تتفرع إلى ما لا نهاية. وكلها مجالات رحبة يمكن استغلالها من طرف جمعيات المجتمع المدني، لإدراجها في برامجها لتعزيز الحوار وإشاعة السلم والعدل. ونكتفي هنا بإعطاء بعض الأمثلة :

الإبداع في ميدان الموسيقى :

- استغلال مخيمات الأطفال والشباب لتنظيم مباريات في الغناء أو العزف في موضوع السلم ولأجله.
- تشجيع التأليف الموسيقي الذي يدمج ألواناً منسجمة من موسيقى العالم كتعبير راق عن الحوار الثقافي.
- عمل الجمعيات على احتضان والتعريف بالكنوز الإنسانية الحية THV في ميدان الموسيقى التراثية باعتبارها ذاكرة المجتمع الحية، التي غالباً ما يطالها التهميش والنسيان. ويعتبر تكريم هذه الكنوز الإنسانية الحية، أسمى تعبير عن العدالة الاجتماعية، واعترافاً بعطاء الإبداع الفردي للمجتمع.
- خلق إمكانيات الحوار الثقافي بين هذه الكنوز الإنسانية الحية في ميدان الموسيقى التراثية وبين الشباب من نفس الوطن، أو من الأوطان الأخرى لتفتح أمامهم بعض الأسرار التي سترفع لا محالة من مستوى إبداعاتهم.

الإبداع في مجالات الكتابة :

- جعل اليوم العالمي للشعر مناسبة للتباري الشعري في مواضيع السلم والعدل والحوار.
- تنظيم مباريات وتخصيص جوائز لأفضل نص مسرحي في مواضيع الحوار والسلم والعدل.

- تضمين مواضيع تعزيز السلم وإشاعة ثقافة العدل والسلم كمواضيع رئيسية للعروض التي يطلب إعدادها من الطلبة والعمل على نشر أفضل عرض إنشائي على الصعيد الوطني.
- تشجيع كتابة سيناريو الأفلام القصيرة والطويلة في موضوع الحوار والعدل لبلوغ السلم العالمي، واحتضان المجتمع المدني، تمويل إنتاج أفضلها.

الإبداع في ميدان الفنون المشهدية :

- تشجيع الإبداع في المسرح الفردي ذي الصلة بالموضوع.
- تشجيع عروض الرقص الفردية والجماعية الممجدة للسلم والعدل والحوار.

الإبداع في ميدان الحرف والتصميم :

- إحداث جائزة أحسن تصميم حضري يراعي اللقاء والتفاعل والحوار بين الأفراد والعدل في توزيع المرافق والخدمات الحضرية (حدائق، ساحات، محطات، مطارات، منتزهات).
- تشجيع الحوار الثقافي من خلال إبداع وصفات مستلهمة من المطبخ العالمي وتنظيم مسابقات في دُورِ الشباب ودُورِ الثقافة في الموضوع.
- المشروع النموذجي : "محفظتي تراثي" (انظر الملخصات التقديمية المرفقة للمشاريع النموذجية).

المحور الثاني :

التفوق في خدمة الحوار والعدل والسلم

ومن الأدوار الثقافية الفردية التي يجب أن تدخل في صميم اهتمامات المجتمع المدني في سعيه إلى تعزيز الحوار وإشاعة ثقافة السلم والعدل، تشجيع ورعاية التفوق لدى الأطفال والشباب، ذكوراً وإناثاً، وجعله في خدمة هذه القيم النبيلة. فإذا كان المبدع قادراً على إيجاد الروابط الجديدة بين الأفكار لإنتاج المختلف غير المألوف

والمتميز، فإن المتفوق لا يخلق بالضرورة الجديد، ولكنه يصل في أدائه إلى مستوى أعلى من مستوى نظرائه في مجال من المجالات التي تعبر عن المستوى العقلي الوظيفي للفرد، شريطة أن يكون ذلك المجال محل تقدير الجماعة. ولعل مرد ضرورة اهتمام الدولة والمجتمع المدني بالأفراد المتفوقين، يكمن في كونهم المؤهلين الطبيعيين لأن يصبحوا قيادات شبابية في العديد من الميادين، لأن المتفوق هو من تؤهله طاقاته العقلية للوصول إلى مستويات عالية من التفكير الإنتاجي والتفكير التقويمي على نحو يسمح له بالوصول في المستقبل، إلى مستويات عالية من القدرة على حل المشكلات والاختراع وتقويم الثقافة، وذلك إذا توافرت له الخدمات والإمكانات التربوية المناسبة. وهي الإمكانيات التي يجب أن تَكِدَّ هيئات المجتمع المدني في توفيرها عند صياغة شراكتها مع الدولة، خصوصاً إذا استحضرنا الأهمية البالغة التي توليها المجتمعات المدنية القوية، لتكوين وإعداد القيادات الشبابية، باعتبارها ضامنة لترسيخ القيم التي تنشدها الهيئات المدنية والعمومية. وبالنظر إلى إجماع علماء التربية والاجتماع على أن المتفوق يبدي التزاماً بالمهمة التي يقوم بها، فإن توجيه اهتمامه إلى أهمية الحوار الثقافي، وإلى قيم السلم والعدل، وإشراكه في مسؤولية تعزيزها وإشاعتها كقيم نابعة من حضارته ومشتركة مع باقي الحضارات، يصبح أحد الأولويات التي تنتظر المجتمع المدني في العالم الإسلامي، وفي ذلك تغيير جذري في النظر إلى المتفوق المسلم، كمتفوق في مجال التحصيل الدراسي حصراً، بتسخير تفوقه في المشاركة المواطنة والمدنية.

- المشروع النموذجي : "المنتدى الإسلامي للتفوق اللغوي الشبابي في خدمة القيم الإنسانية" (انظر الملخصات التقديمية المرفقة للمشاريع النموذجية) .

المحور الثالث :
الابتكار الاتصالي في خدمة الحوار والعدل والسلم :

إن ثورة الاتصال كأهم مجلى ثقافي لظاهرة العولمة، تعتمد على شبكة الأنترنت كأداة، نَعَتَهَا بعض الباحثين بالعقل الأداتي raison instrumentaliste " لبسط ثقافة غالبة على ثقافات مغلوبة. وفي سياق مواجهة هذا العقل المستبد، فإن الدول التي

تسمح للفرد بأن يحلم ويبتكر وينتج، سوف تكسب المركز والنفوذ في القرن الحادي والعشرين. والثقافة التي تكافئ الإبداع والنجاح سوف تحفز ظهور موجة جديدة ودولية من النمو الاقتصادي.

إن اقتصاد الريع لبعض الدول الإسلامية التي رفعت من مستوى الدخل الفردي، أخمدت جذوة المغامرة والابتكار لدى الأفراد، وهو ما هبت العديد من الحكومات إلى مواجهته، بتشجيع البنيات التحتية المالية والتعليمية والترفيهية، المحفزة على ركوب قاطرة الابتكار، احتذاء بنماذج ناجحة، بنت نهوض اقتصادها على الابتكار والاختراع ككوريا الجنوبية وتايوان واليابان وسنغافورة و ماليزيا والبرازيل والهند. وإذا كان غرس أهمية الابتكار في فكر الشباب المسلم، يتطلب أساساً إعداد المنظومة التعليمية الملائمة، فإن الانتقال من مرحلة التفكير إلى مرحلة الإنتاج والابتكار النافع، يستوجب النهوض بالعديد من القطاعات اللوجستية والتقنية والتنظيمية، وهو ما سيتطلب سنوات من البناء والإعداد في ظرفية عالمية تتسم بعولمة متسارعة. فمنذ أن أصبح العالم قرية كونية، فتحت الحدود أمام عزلة الأفراد، وتناسلت فرص تمكين الملايين من المبتكرين المحتملين، للمشاركة في المجتمع الإنساني المتعاظم للمبتكرين. وحيث إن أغلب بلدان العالم الإسلامي خطت خطوات متقدمة في إرساء البنية التحتية في ميدان الاتصال، وحيث إن الاتصال أضحى الرافع الأساس للمضامين الثقافية، ونظراً لظاهرة البروز الشبابي الإسلامي في ميدان البرمجة المعلوماتية، فإن أحد الأدوار الثقافية الحاسمة للمجتمع المدني في البلدان الإسلامية، أصبح هو توطيد ثقافة الابتكار في صفوف الشباب.بمواجهة كل المثبطات الثقافية التي تحبس العقول عن الانطلاق في عالم الابتكار، والسهر على توجيه اهتمام الإنتاج والابتكار إلى ميدان الاتصال، وذلك بالشراكة مع الحكومات في تنظيم مجالاته، وتحفيزها والتركيز على تسخير هذا الإنتاج.

إن المجتمع المدني بتشجيعه ورعايته للمسابقات والمباريات والمنتديات الموجهة للابتكار التواصلي في ميدان تعزيز الحوار الثقافي وإشاعة ثقافة السلم والعدل، إنما يعمل على تأهيل الفرد والجماعة على حد سواء، للأخذ بناصية تكنولوجيا الاتصال من جهة، وتوجيه هذا الأخذ للتعريف الصحيح بالقيم الخالدة للإسلام وحضارته. وهو المسعى الذي تستطيع الجمعيات المدنية أن تتبع مسالك عديدة ومتجددة لبلوغه،

وهو أعز مسعى يطلب، لأن الابتكار بما هو إنتاج للجديد الأصيل، يخلص ثقافات بلدان العالم الإسلامي من التنشئة الاجتماعية النمطية المصيبة بالتقوقع.

- المشروع النموذجي : "جائزة أجود برنامج تربوي معلوماتي لتعزيز الحوار الثقافي" (انظر الملخصات التقديمية المرفقة للمشاريع النموذجية).

المحور الرابع :
البحث العلمي حول مواضيع الحوار والعدل والسلم

إذا كانت بذور الإبداع والابتكار تزرع في عقل الفرد طوال مسيرة دراسته وأنشطته الموازية، فإن المرور إلى مرحلة الإنتاج والابتكار غالباً ما يتم خلال المرحلة الجامعية. فالجامعة هي الحضن الأصيل لحقول الأبحاث والابتكار والأفكار الخلاقة. وهي قطب الرحى في حركية قيادة المجتمع للتواصل مع العصر ومسايرة سباق استثمار الرأسمال البشري بما يخدم تطلعات المجتمع. ولا تحقق الجامعة دورها بالتعليم والإدارة فقط، وإنما ببرامج بحثها العلمي، التي هي مقياس التفاعل مع حاجات المجتمع، بمساعدته على وضع أولوياته وتوجيه طاقاته، التوجيه العلمي المؤثر في إنتاجه. وإذا كان مسار البحث العلمي مرتبطاً بمدى انخراط القطاع الخاص والخطط العمومية في دعمه، فإن الدور الرئيس للمجتمع المدني يكمن في إثارة الانتباه إلى المكامن المحورية، التي غالبا ما يطالها الإهمال في برامج البحث العلمي. ومن بين هذه المكامن المحورية، الأدوار الثقافية الفردية والجماعية داخل الجامعات الإسلامية في تعزيز الحوار وإشاعة ثقافة السلم والعدل. فإذا كانت الشركات تأخذ على عاتقها تحويل نتائج البحث العلمي التطبيقي إلى صناعة، فإن البحث العلمي النظري المرتبط بالعلوم الإنسانية، لا يجد من يتعهد بتنزيل نتائجه إلى أرض الواقع، وتحويلها إلى أعمال ومبادرات ملموسة.

ومن هنا يصبح دور المجتمع المدني كشريك للبرامج الحكومية، مزدوجاً : العمل من جهة على إدراج مواضيع تعزيز الحوار الثقافي وإشاعة السلم والعدل، ضمن قائمة المواضيع التي تعدها وحدات البحث لإعداد الرسائل والأطروحات، ولنا أن نتصور

عدد وحدات البحث في الحضارة الإسلامية والتاريخ والديموقراطية والحَكامة الأمنية وحقوق الإنسان وبناء المواطنة والتحولات الاجتماعية...الخ، المعنية مباشرة بالموضوع، على أن تكون الخلفية الأساسية للبحث العلمي المنشود، هي عطاء ثقافاتنا الإسلامية لهذا الرصيد القيمي الإنساني المشترك. ومن جهة أخرى، اضطلاع المجتمع المدني من خلال نظام للتقييم والمتابعة، بتحصيل النتائج والأهداف والأولويات كما تمخضت عن البحث العلمي الجامعي، وتحويلها في إطار إبرام شراكات وتحالفات، إلى برامج عملية تفضي إلى نتائج ملموسة، وتشرك أكبر عدد من الأطفال والشابات والشبان.

- المشروع النموذجي : تأسيس شبكة البحث في الحكامة الأمنية في العالم الإسلامي (انظر الملخصات التقديمية المرفقة للمشاريع النموذجية).

3.2 الأدوار الثقافية الجماعية/الجماعية :

إذا كانت الأدوار الثقافية الهادفة إلى تعزيز الحوار وإشاعة ثقافة السلم والعدل، المرتبطة بالإبداع والابتكار والتفوق والبحث العلمي، ذات منطلقات فردية موجهة إلى المجتمع، وهي الأدوار التي تهدف الهيئات المدنية من وراء تنشيطها، إلى تأهيل الرأسمال البشري النشيط في ميدان العمل المدني، من خلال إمداده بالقيادات خصوصاً منها الشبابية، فإن الأدوار الثقافية الجماعية هي تلك التي لا تبلغ أهدافها إلا من خلال نشأتها في رحم الجماعة. وهي النشأة التي يضطلع المجتمع المدني فيها، بدور الوسيط والمحرك والمؤطر والمُرافع. وتأتي هذه الأدوار الثقافية الجماعية مقسمة وفق اعتبارين أساسين. الاعتبار الأول هو مجال بنائها وتأثيرها. وقد آثرنا أن نستحضر فيه ثلاثة مجالات متكاملة متفاعلة كلما تعلق الأمر بالبناء الحضاري للأمة الإسلامية، وهي المجال الوطني، والمجال الإقليمي، والمجال الشبكي/الدولي. أما الاعتبار الثاني فيتمثل في المضامين الثقافية للأدوار المنوطة بالمجتمع المدني، والتي تطرح بلوغ مقاصد تعزيز الحوار وإشاعة العدل والسلم، من خلال مسالك تحقيق التنمية وترسيخ القيم المرتبطة بتلك المقاصد.

ويجدر التذكير أن تقسيم مداخل الأدوار الثقافية الجماعية، لا يقصد الفصل بينها لأنها في النهاية متداخلة ومتشابكة، بقدر ما يقصد ربط الأدوار بأهداف محددة، ورسم مداخل الأدوار المدنية وفق أولويات معينة.

المحور الأول :
الأدوار الثقافية الوطنية

- **مشاريع سياحية ثقافية في خدمة السلم والحوار:**

دفعت الإيسيسكو بالعديد من المبادرات وأشرفت على إنجاح ثلة من المساعي في سبيل النهوض بسياحة ثقافية إسلامية وهو ما جعل رصيد المنظمة في هذا الباب، مثالا يحتذى به من طرف المنظمات الموازية. وقد توجت هذه المسيرة بصياغة "استراتيجية تنمية السياحة الثقافية في العالم الإسلامي"، والتي أكدت خلاصاتها على دور استثمار الموروث الثقافي من طرف السياحة الثقافية في تغذية أسس الحوار المتكافئ المعزز بالقيم الإنسانية السامية، وكذا على ضرورة استثمار السبل العديدة التي تفتحها السياحة الثقافية أمام تحقيق التنمية المستدامة المؤدية إلى ضمان حد أدنى من العدل الاقتصادي، بجعل كل ساكنة تستفيد من مؤهلاتها الثقافية والسياحية.

ومن جهة أخرى، فقد برز دور السياحة الثقافية في إشاعة السلم العالمي منذ 1967، عندما أعلنت منظمة الأمم المتحدة تلك السنة سنة عالمية للسياحة تحت شعار "السياحة جواز سفر نحو السلم"، وهو الدور المحوري الذي أعاد المنتظم الدولي التأكيد عليه عند إعلان سنة 1986، سنة دولية للسلام تحت شعار السياحة كقوة حية في خدمة السلم العالمي. ومنذ ذلك التاريخ، برز قطاع السياحة الثقافية كفضاء مثالي لتكتل كل الثقافات والهويات الدولية والإنسانية.

وهو التكتل الذي إذا أحسن تدبيره، أضحى أهم ميدان تطبيقي لتعزيز الحوار الثقافي وإشاعة ثقافة العدل والسلم، خصوصاً إذا علمنا أن عدد السياح عبر العالم، سيبلغ في أفق سنة 2020، حسب أرقام المنظمة العالمية للسياحة، 1.6 مليار سائح. يجمع الأخصائيون على أن الحركة السياحية والإشعاع الثقافي ببعديه الإبداعي والتراثي أصبحا متلازمين، حيث يشكلان أهم أداة لتفعيل الحوار بين الشعوب وإحلال التفاهم بين الأفراد. ولا يجادل أحد في أن السياحة الثقافية يمكنها أن تكون سداً منيعاً أمام ظاهرة العولمة، لكون مُنْتَجِها يهتم أساساً بالخصوصيات الثقافية والحضارية التي تعد عماد المنافسة بين البلدان في هذا الميدان. ومن جهة أخرى، يتميز

الموروث الثقافي لبلدان العالم الإسلامي، بالتنوع الهائل المتمثل في المعتقدات والتقاليد والعادات والمعارف والممارسات الاجتماعية، وتراثه الأثري والمعماري والعمراني والحرفي والفني، كشواهد على غنى وتنوع هذا الموروث. وحيث إن هذه التجليات الثقافية، تعد ميداناً خصباً للتفاعل مع الآخر، فإن دور المجتمع المدني يبرز جلياً في جعل هذا التفاعل تفاعلا إيجابياً، مبنياً على تقديم الوجه الحقيقي للحضارة الإسلامية، وعلى تصحيح المغالطات والتشويهات المغرضة التي ما فتئت تلحق بها. وتكمن أهمية دور المجتمع المدني في قدرة جمعيات الحرفيين، وجمعيات الفندقيين، وهيئات الإرشاد السياحي، وجمعيات المبادرات السياحية...الخ، على التدخل في مختلف مكونات السياحة الثقافية: السائح، العارض، المنتج السياحي الثقافي، الساكنة. علما أن السياسات العمومية في ميدان السياحة لا يمكنها أن ترصد وتشرك كل عناصر التنوع الثقافي في مخططاتها، ما لم تعتمد على نسيج الجمعيات الأهلية الأكثر ارتباطاً بالمجال الترابي لكل تراث ثقافي. وهو ما يطرح دور هذا النسيج في تأهيل وتنمية هذا المجال من خلال مشاريع محددة الأهداف. فكيف يمكن تسخير هذه المشاريع لتحقيق الأهداف المترابطة لإحلال التنمية وتعزيز الحوار الثقافي وإشاعة ثقافة السلم والعدل؟

للإجابة على هذا السؤال، نكتفي باقتراح بعض المشاريع التي نعتبر إنجازها على صعيد كل بلد إسلامي، بإشراك المجتمع المدني في ذلك الإنجاز، ضماناً لتحقيق الأهداف المنشودة، والانتقال بعد ذلك لتحقيقها على صعيد بين إسلامي، علما أن لائحة المشاريع طويلة لا يتسع المجال لعرضها في هذه الورقة التقديمية الملخصة.

- أطلس المواقع السياحية الدينية للأديان السماوية بالبلدان الإسلامية:
- عودة حكواتي السلام: (انظر الملخصات التقديمية المرفقة للمشاريع النموذجية)
- مشاريع تراثية ثقافية لتعزيز السلم وإشاعة ثقافة العدل والحوار:

يعتبر التراث الثقافي باعتباره مجموع نتاج الحضارات السابقة المتوارثة من السلف إلى الخلف، ونتاج تجارب الإنسان في جميع مناحي الحياة المجتمعية المادية والوجدانية، منبتاً مثالياً لكل المبادرات الهادفة إلى تعزيز السلم وإشاعة ثقافة السلم والعدل. فثقافات بلدان العالم الإسلامي، زاخرة برصيد هائل من النماذج الإيجابية

لهذه القيم الإنسانية. وهذا الرصيد ليس محصوراً في الخصائص القومية للأمة، ولكنه يعبر عن مجموع المكونات المادية واللامادية، والتي ترسبت منذ أقدم العصور، وتركت أثرها في الشخصية الثقافية لكل بلد. وفضلا عن اعتبار الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي، التراث الإسلامي أحد أهم مجالات عمل الثقافة الإسلامية، فقد اعتبرت نفس الإستراتيجية، المجتمع المدني من أهم وسائل تنفيذ أنشطة ومبادرات ومشاريع مجالات عمل الثقافة الإسلامية.

ويتجلى دور المجتمع المدني في ارتباط بالموضوع الرئيس لهذه الورقة، في مساهمته الفاعلة في تشخيص وجرد كل مكامن الحوار والعدل والسلم التي يزخر بها التراث الثقافي على صعيد كل بلد من بلدان العالم الإسلامي، وكذا استغلال تنوع مكونات هذا التراث للدفع بمبادرات ومشاريع توطد علاقة الأجيال مع تراثهم وتحقق تنمية مستدامة، نقترح هنا نماذج منها.

- مسيرة فرسان الإسلام للسلام والحوار :
- ذاكرة العدل الإسلامية : (انظر الملخصات التقديمية المرفقة للمشاريع النموذجية)
- إشاعة ثقافة التنمية المستدامة في خدمة السلم والعدل :

لعل المسار الطويل الذي قطعه المنتظم الدولي في دفاعه عن تحقيق التنمية في مختلف أرجاء المعمور، لم يبلغ بعد مقاصده لاعتبارات عديدة، أهمها الاستغلال المفرط وغير العادل لثروات كوكبنا، وكذا تزايد النزاعات المسلحة وما ينجم عنها من تبعات اجتماعية مأساوية، وقساوة الظروف المناخية والطبيعية المتفاقمة جراء ظاهرة الاحتباس الحراري، وتعاظم سطوة الإمبريالية الاقتصادية على حياة الشعوب، دون إغفال ظاهرة الانفجار السكاني. وهي كلها عوامل حثت منظمة الأمم المتحدة على إعلان أهداف الألفية من أجل التنمية،ووضعت من بين مؤشراتها الثمانية، ضرورة إشراك هيئات المجتمع المدني في محاربة الهشاشة الاجتماعية والفقر وتحقيق شروط تنمية مستدامة. ومن زاوية أخرى، فإن النظرة إلى المال والربح والوقت والعمل والتمتع بالحياة وكل القيم الثقافية الأخرى، تختلف من ثقافة إلى أخرى، وهو ما حذا بالعديد من الباحثين إلى تفسير النجاح أو العجز في تحقيق التنمية من خلال مُدْخَلات ثقافية. حيث تصبح التنمية المستدامة مرهونة بعوامل ثقافية قد تعضدها أو تحبطها.

ولعل قيم السلم والعدل والحوار كما أتت بها الحضارة الإسلامية، هي من جملة القيم الثقافية الراقية التي نظمت بها هذه الحضارة المجتمعات المسلمة طوال قرون.

ونظراً للدور المحوري الذي توليه الحضارة الإسلامية للعنصر البشري في بناء أسس التنمية المستدامة، واعتباراً للمنظور الإسلامي لهذه التنمية كثقافة تكتسب من خلال تعبئة كل الطاقات الفكرية والذهنية والاجتماعية، فردية كانت أو جماعية، فإن الدور الثقافي الرئيسي للمجتمع المدني في إشاعة ثقافة التنمية المستدامة، مع ربطها بتحقيق الأهداف السامية للسلم والعدل والحوار، يكمن في اشتغال هيئات المجتمع المدني الدَّؤوب، على إعداد مشاريع مدرة للدخل، وبرامج تعبوية، وأنشطة للتوعية، وأوراش تكوينية تراعي الخصوصيات الثقافية، وتأخذ قيمة العدل كبوصلة تسترشد بها في خضم التجارب السلبية للدول المصنعة التي تسير في طريق تعميق الفوارق الاجتماعية نتيجة تجريد عملية التنمية من ضوابطها الأخلاقية والقيمية.

أن تكون التنمية مستدامة، معناه أن تضمن موارد استمراريتها بما يضمن تصاعد وتيرة جني ثمارها. وفي ضمان ذلك الهدف أرضية صلبة لترسيخ السلم الاجتماعي، لأن الأفراد والجماعات الذين يجنون ثمار التنمية المحلية، يَهُبُّون إلى الحفاظ على مكاسبها، وهو الحفاظ الذي لا يمكنه أن يستقيم دون منهاج العدل في الاستفادة من تلك الثمار. ولبلوغ هذه الأهداف السامية، وبالإضافة إلى استثمار السياحة الثقافية والتراث الثقافي كرافعتين أساسيتين للتنمية المستدامة، يمكن للمجتمع المدني أن يضطلع في تكامل تام مع السياسات العمومية، بإشاعة ثقافة التنمية المستدامة من خلال سهره على تفعيل التدابير التالية :

على صعيد تأهيل الموارد البشرية لقيادة التنمية المستدامة :

- تعزيز قدرات التدبير والتسيير للمقاولة الثقافية، وبنائها على الكفاءة والنزاهة والشفافية.
- تكوين الموارد البشرية للمقاولة الثقافية على المبادئ الإسلامية للاقتصاد الاجتماعي، وعلى رأسها التضامن والعدل.
- تنظيم دورات تكوينية وتدريبية في دور التنمية المستدامة في استتباب الأمن والسلم لفائدة المقاولين في الصناعات الثقافية.

على صعيد مضمون التنمية المستدامة ذات الصلة بالموضوع الرئيس :

- تشجيع نموذج الجمعية الثقافية التعاونية باعتبارها أفضل تجربة للمقاولة العادلة.
- تشجيع التعاونيات الثقافية النسائية خصوصاً في مجال الصناعات الحرفية.
- توعية الشباب بكون التنمية الثقافية تهم الشعب كله، وهي بذلك عماد التنمية العادلة.
- عمل الدولة والمجتمع المدني معاً على صياغة النموذج التنموي الثقافي الذي يراعي الخصوصيات الثقافية ويستلهم روحه من قيم الإسلام الخالدة، كالتضامن والعدل والتكافل، وتحقيق السلم بصيانة الأرزاق.
- تشجيع المبادرات الخلاقة والتنمية الثقافية المستدامة المبنية على إبداع مبادرات ومشاريع متميزة ومتجددة لمسايرة التنوع الثقافي الإسلامي واستثمار طاقاته كسبيل لمواجهة تحدي العولمة الثقافية.
- التعبئة من أجل جعل السياسات العمومية تضع في أولويات برامجها التنموية التشاركية، تشجيع الصناعات الثقافية باعتبارها ميداناً خصباً للحوار الثقافي والاقتصاد الاجتماعي العادل.

إشاعة ثقافة المواطنة والديموقراطية :

من جهة، تعتبر حيوية المجتمع المدني وفعالية مبادراته رهينة بإشاعة ثقافة المواطنة والديمقراطية، ومن جهة أخرى، فإن قيم الحوار والسلم والعدل، لا يمكن تعزيزها وإشاعتها في كنف محيط اجتماعي لا يقيم وزناً للمواطنة، وتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق. إن اعتبار إشاعة ثقافة المواطنة والديمقراطية، أحد الأدوار الثقافية للمجتمع المدني على صعيد كل بلد من بلدان العالم الإسلامي، كمقومات لقيم العدل والسلم والحوار، إنما مرده إلى انعكاس إعمال ثقافة المواطنة والديموقراطية المباشر على ترسيخ هذه القيم. فمع تطلعات التغيير التي بدأت تنتشر مطالبها في العديد من الدول العربية، برز بحدة مفهوم المواطنة لما يكتنفه من معاني المشاركة في شؤون المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية. فالمواطن أصبح يتطلع إلى الانتساب إلى الوطن، ليس

عن طريق الخضوع التام، وإنما بصفته عنصراً فاعلا له كيانه وتطلعاته التي يريد أن يسهم بها الإسهام الإيجابي في الحياة العامة. وهو الإسهام الذي لا يمكنه أن يتحقق بعيدا عن الديموقراطية التي تقوم على أساس حق المواطن في المشاركة في صنع القرار. وهو ما يجعل المواطنة والديموقراطية متلازمان بالنظر إلى أن المواطنة الفعالة لا تتحقق إلا في مجتمع يسود فيه القانون، والتساوي في الحقوق والواجبات، وبناء السياسات العامة على التشارك في ظل مسؤولية الدولة على الحياة العامة، وهي نفسها مرتكزات الديموقراطية بما هي اعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية، وحقه في المشاركة في صنع القرارت الكبرى التي تهم مصير مجتمعه.

إن المواطنة كعلاقة تجمع الفرد بدولته، تطرح مسألة التعاقد بينهما وفق تشريعات وقوانين تحدد الحقوق والواجبات. ويعتبر تقاسم الدولة للعديد من أدوارها مع المجتمع المدني، أحد أهم التجليات الديموقراطية لهذا التعاقد، إذ أن كل الأدوار الثقافية الفردية التي سبق طرحها كبرامج عمل للمجتمع المدني في سعيه إلى تعزيز الحوار الثقافي وإشاعة السلم والعدل، من قبيل التفوق، والابتكار، والبحث والإبداع، لا يمكنها أن تأتي أكلها في أنساق اجتماعية لم تستنبت فيها ثقافة المواطنة والديموقراطية. وهنا لابد من التذكير أن توفر التشريعات التي تحدد العلاقة بين المواطن ودولته، ليس كافياً ليتمتع المواطن بمقومات مواطنته، ما لم يتشبع هذا المواطن بثقافة المواطنة التي تعني تعويض الاحتكام إلى النفوذ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بالاحتكام إلى القانون والعمل بمقتضياته في الحياة العامة. وهو ما يجعل إشاعة ثقافة المواطنة في صلبها إشاعة لثقافة العدل.

إن المجتمع المدني في سعيه إلى إشاعة ثقافة المواطنة والديموقراطية على الصعيد الوطني، عليه أن يعمل وفق محورين مركزيين :

- محاربة العوائق والمثبطات من خلال حملات توعية وأوراش تكوينية ومنتديات: وهي تنقسم إلى شقين. شق تنظيمي وتشريعي تتحمل مسؤوليته الدولة بإحجامها عن ملاءمة قوانينها مع متطلبات تكافؤ الفرص وإتاحة إمكانية مشاركة الشرائح العريضة، خصوصاً الشباب والمرأة، في الحياة العامة. وشق اجتماعي يتمثل في أنواع السلوك والممارسات المتنافية مع روح المواطنة الفعالة، والتي تصدر ممن :

"يتعمدون الغش في نشاطهم المهني، أو يستغلون مواقع النفوذ للارتشاء وممارسة المحسوبية والزبونية، وتشجيع الوصولية، أو ينهبون المال العام، أو يستغلون الممتلكات العمومية لمصلحتهم الخاصة، أو يهربون الأموال إلى خارج البلاد، والذين يهمشون اللغة أو اللغات الوطنية، ويعملون على إحلال لغة أجنبية محلها، فلا يستعملونها للتعرف على الثقافات الأجنبية، وللتحاور مع الأجانب، وإنما يستعملونها في حياتهم اليومية، ويتحدثون بها داخل محيطهم الاجتماعي، ومع أبنائهم، وما يتبع ذلك من استلاب وتنكر للقيم وللثقافة الوطنية." وهي كلها تصرفات تتنافى مع العدالة الاجتماعية، وتزعزع أرضية السلم الاجتماعي.

وحيث إن التعاقدات السياسية بين المجتمعات وغالبية الدول في العالم الإسلامي، تعتريها هزات قوية جراء التحولات العميقة التي تعتمل في أعماقها، فقد أصبح من الضروري بناء التحول الديمقراطي والمؤسساتي، على قاعدة المبادئ الأخلاقية الإسلامية المتوافق بشأنها، وعلى رأسها مبادئ العدل والسلم والحوار.

- إشاعة مقومات المواطنة إن الالتزام بالوجبات نحو الوطن يكتسب طوال مسيرة التنشئة الاجتماعية التربوية والثقافية عبر المحطات الثقافة والمجتمع والتعلم والأسرة والمدرسة والإعلام والجمعية ... إلخ وهي المحطات التي تعتبر ميادين تشاركية متكاملة، بالنسبة للجمعيات المدينة الساعة قيم المواطنة والديموقراطية والعدل والسلم والحوار. كما أن جدول أعمال الجمعيات المدنية في سعيها إلى إشاعة ثقافة المواطنة يجب أن يستحضر الأبعاد الأربعة التي حددها المكتب الدولي للتربية (BIE):
- حقوق الإنسان : كونية حقوق الإنسان، والمساواة في الكرامة، والانتماء إلى المجتمع.
- الديموقراطية : إعداد الفرد للحياة السياسية والمدنية.
- التنمية : إكساب اليافعين والشباب الكفاءات والمؤهلات الضرورية لمواكبة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية لمحيطهم، ومقومات التنمية المستدامة.
- السلم : كسيرورة للمواطنة المستمدة من حقوق الإنسان، والهادفة للتنمية المستدامة.

المحور الثاني :
الأدوار الثقافية الإقليمية

لقد سبقت الإشارة إلى أن تقسيم مداخل الأدوار الثقافية الجماعية، لا يقصد الفصل بينها أو حصرها بحيز محدد، لأنها متداخلة مترابطة. فكل الأدوار الثقافية السابقة يمكن أن يسهر المجتمع المدني على تفعيلها على صعيد كل بلد، كما يمكن لفعاليات المجتمع المدني بالبلدان الإسلامية أن تنسق فيما بينها، لقيادة تجارب مشتركة ذات أهداف محددة. وعلى نفس المنوال، خصصنا الحيز الإقليمي للأدوار الثقافية التي ستأتي، لارتباطها بقيم أفقية ذات مرجعيات دينية تنظم الحياة العامة لكل الشعوب الإسلامية بثقافاتها المتنوعة. وهو ما يعني من جهة، أن الطيف المدني معني في جميع البلدان الإسلامية بتفعيل هذه الأدوار، ومن جهة أخرى، ضرورة انخراط المجتمع المدني في صياغة رؤية متقاربة بين هذه البلدان، من خلال أنشطة مشتركة موجهة لتفعيل المبادئ والقيم المرتبطة بتعزيز الحوار وإشاعة ثقافة السلم والعدل.

إشاعة قيم الوسطية :

ومن بين الأدوار الثقافية الجماعية الأساسية التي يمكن للدول الإسلامية أن تتعاقد بشأنها مع مجتمعها المدني، إشاعة قيم الوسطية التي تميز الدين الإسلامي. ولعل مشارب الغلو والتعصب الدينية، السياسية، القومية والوطنية التي تُفَرِّخُ في كثير من بقاع العالم، وما ينتج عنها من تشويه للمضمون الأخلاقي الإنساني لرسالة الإسلام، وتهجم غير مسبوق على مضامينه، وهو التهجم الذي بلغ درجة العداء المسعور ضد كتاب الله تعالى ورسوله المصطفى الأمين صلى الله عليه وسلم. مما قوض بشكل ملحوظ في كثير من أماكن العالم، فرص التعايش السلمي، وضرب في الصميم الإمكانيات الهائلة التي يتيحها الحوار الهادئ لتقريب الثقافات والأديان. إن عماد مواجهة سوء الفهم الكبير هذا، ودحض خلفياته ومنطلقاته، يكمن في التعريف بوسطية الإسلام كمنهج له أسسه وأهدافه ومعالمه وضوابطه. وعلى الرغم من أن منابر إسلامية عديدة، لا تألو جهداً في إبراز مبادئ الإسلام الأساسية وتوضيحها وتبليغها، إلا أنه جهد لا يجب أن تفتر جدوته، لأن التأكيد عليها يزيدها رسوخاً في الأذهان، ويمد إشعاعها إلى المدى الأوسع.

ويجب الاعتراف بأن هذه الجهود الحثيثة التي تعرف بمبادئ الدين الإسلامي وقيمه الخالدة ووسطيته النموذجية، ما زالت لم تُشرك بَعْدُ بشكل مكثف وممنهج ومخطط له، جمعيات المجتمع المدني سواء داخل أو خارج العالم الإسلامي. فإلى أي حد تخدم قيم وسطية الإسلام الحوار والسلم والعدل؟ وكيف يمكن إشراك فعاليات المجتمع المدني في توضيحها وتبليغها وترسيخها؟.

يقول الله تعالى في محكم تنزيله : ﴿ **وكذلكَ جعلناكُم أُمَّةً وسطاً** ﴾ (البقرة 143)، والمعنى القرآني الذي أجمع عليه علماء المسلمين، هو أن وسطية الإسلام تنسحب على جميع مناحي الحياة، قاعدتها الثابتة هي التكافؤ والتكامل بين العناصر والمقومات والمكونات جميعاً فيما بينها. وقوام هذا التكافؤ والتكامل هو التوازن بين نور العقل الإنساني ونور الوحي الرباني. توازن بين التيسير والتعسير، بين التبشير والتنفير، بين الإفراط والتفريط، بين الغلو والتقصير.

إن أي اختلال يصيب هذا التوازن في حياة الأفراد والجماعات، يفتح المجال سانحاً أمام التطرف، ويغلق أبواب الحوار والتحاور فيما بين المسلمين، ومع غير المسلمين، بالتي هي أحسن. ويحشد العقول للغلو الذي يستحيل معه كل تعايش سلمي أو تسامح إنساني. أما سيادة هذا التوازن فهي عين العدل بين البشر، لأنه إحقاق للصراط المستقيم، بسريان المنهج الإلهي القويم: ﴿ **وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً** ﴾ (الفرقان 2).

ولما كان منهج الوسطية في الإسلام يخص كل مناحي الحياة البشرية، فهناك وسطية الشعائر ووسطية المعاملات ووسطية السلوك ووسطية الاستهلاك ووسطية الإنفاق...إلخ، فإن الدور الثقافي الذي ينتظر المجتمع المدني هو أن يبين ويوضح ويبلغ من خلال مناهج التوجيه والتبليغ والتفسير والحوار والمجادلة، بكل لغات العالم، وبإعمال أنجع مناهج التواصل، كل هذه المضامين القويمة إلى كل فرد لم تصله أو لم يفهم مغزاها. ويقصد هنا، المجتمع المدني التي تَمثَّل وتشرَّب معاني وسطية الإسلام، إذ لا يمكن في هذا الباب أن تَهُبَّ الجمعيات إلى تبليغ مقاصد لم تفهم عمقها ولم تتدبَّر حِكمتها، لتفادي إلحاق الأذى بوسطية الإسلام عوض خدمتها. وهنا يكمن دور علماء الأمة المعتدلين في تبليغ مقاصد الوسطية كمذهب ديني إسلامي نموذجي للإنسانية، إلى الشرائح الواسعة من الشباب وهيئات المجتمع المدني، وهو التبليغ الذي يجب أن يأخذ منحى إقليمياً، وأن تضطلع فيه الإيسيسكو بدور رئيس.

نبذ الغلو والتعصب :

إن إشاعة قيم الوسطية في أوساط الأجيال المسلمة، هو أحد أهم وسائل محاربة الغلو والتعصب. إذ يجدر الاعتراف بأن هذه الظاهرة اخترقت جل المجتمعات والثقافات لأسباب عديدة لا يتسع المقام لذكرها، ويأتي غياب العدالة الاجتماعية على رأسها. وقد تجنَّد أعداء الإسلام لاستغلال وسائل الاتصال والإعلام، لشن هجمة شرسة على ديننا الإسلامي الإنساني، وإلصاق الغلو والتطرف به من بين الأديان والثقافات الإنسانية، مما أثّر على صورة ديننا الحنيف، وأذكى بين المسلمين وغير المسلمين أسباب الكراهية والحقد، التي تضرب في الصميم سيرورة الحوار الثقافي وإحلال السلم بين الشعوب.

إن الغلو هو مجاوزة الحد وتعدِّيه، وفي الدين، هو الخروج عن توازن المنهج الوسطي. يقول الحق سبحانه : ﴿ **لاَ تغلوا في دينكم** ﴾ (النساء 171). وعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «إياكم والغلو في الدين، فإنما هلك مَن كان قبلكم بالغلو في الدين».

وإذا كان اقتلاع جذور الغلو وغرس بذور الوسطية لا يمكنهما تجاهل الدور المحوري للمناهج الدراسية في البلدان الإسلامية، إذ أن تلقين مبادئ فقه الواقع وفقه المقاصد وفقه الأولويات، من شأنه أن يُؤصِّل في نفوس الشباب المسلم وسطية الإسلام. وإذا كان تصحيح الصورة المشوهة عن ديننا الحنيف، لا يمكنه أن يستعيض عن وسائل التواصل والإعلام لدورها المركزي في هذا الباب، **فإن دور المجتمع المدني يكمن في استئصال مظاهر الغلو وذلك من خلال تشخيص تجلياته، وجرد مختلف ألوانه عبر ثقافات البلدان الإسلامية المتنوعة، بغرض إعداد الأدوات الملائمة لمحاربته ميدانياً، تستغل فيها اللقاءات الكبرى للأطفال والشباب** من رحلات ومخيمات لتجاوز مجرد عقد الندوات والمحاضرات إلى تنظيم أنشطة وأوراش تفاعلية تدريبية، تكوينية، للتوعية، علماً أن إشاعة ثقافة الحوار والتسامح والعدل والسلم، هي صَمَّام الأمان ضد جميع أشكال الغلو.

ومن جهة أخرى، فإن للغلو منابت يترعرع فيها. لذلك **فالدور الثقافي الأساسي للمجتمع المدني، يتمثل في اختراق تلك المنابت، وأهمها الأحياء الهامشية بالمناطق الحضرية الكبرى، والمناطق الفقيرة، والسجون.** وهي منابت لا يمكن للجهات الرسمية أن تخترقها بفعالية

دون شراكة مع نسيج الجمعيات الأهلية المنبثق من محيطها الاجتماعي، والذي يجب أن يبني اختراقه على توطيد عرى المحبة بين أبناء الوطن الواحد على اختلاف عقائدهم ومشاربهم الثقافية والفكرية، وترسيخ قيم الحوار الوسطي المؤدية إلى إحلال السلم.

إشاعة قيم احترام التنوع الثقافي والديني :

من بين مبادئ وأهداف الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي المتبناة من طرف الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة، ما ورد في المادة السادسة للإعلان :

ويتطلب السلام كذلك، احترام الآخر وثقافته وحضارته ومنظومته الدينية والأخلاقية، إضافة إلى ترشيد استخدام الثروات الطبيعية وحماية البيئة، مع مراعاة مصالح الأجيال القادمة. ويتطلب الأمر التأكيد على :

- أن صيانة التنوع الثقافي والدفاع عنه، ومساعدة الدول الفقيرة على صيانة تراثها وإعادة الاعتبار لحضاراتها، هو مدخل أساس لإرساء ثقافة السلام ومكون رئيس لا غنى عنه في حل النزاعات ومحاربة جميع أشكال الإرهاب والتطرف، سواء كان صادرًا عن أفراد أو جماعات أو دول.
- العمل على إقامة روابط أوثق مما كانت عليه في الماضي بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى، وعلى إغناء أوجه التفاعل بينها، خدمة للأمن والسلم، ودون إلحاق الضرر بالتنوع الثقافي والإبداع لهذه الشعوب.
- اعتبار الحق في التنوع والتعدد الثقافي والاحترام المتبادل للمقومات الحضارية والثقافية شرطًا لا غنى عنه للحوار المتكافئ والتعايش السلمي ودعم منظومة الحقوق الثقافية للشعوب.

تستحضر هذه المادة، فهم العالم الإسلامي لاحترام التنوع والتعدد الثقافي، كشرط لا مندوحة عنه في تعزيز الحوار والسلم. فأمام تحدي العولمة وسعيها إلى فرض سطوة النموذج الثقافي الواحد المنمط لأشكال التفكير والإبداع، أصبح مطلب الحق في التنوع الثقافي وصيانته، مطلبا مُلِحّاً لعدة اعتبارات نوردها مختصرة:

- إن طمس معالم التنوع الثقافي إنما يقوض حق العالم الإسلامي في إبراز مساهمته الثرية في الحضارة الإنسانية. وهي المساهمة التي فضلا عن غناها وحيزها المهم في صرح الحضارة الإنسانية، ليست فقط مدعاة للفخر والتمجيد الذي لا فائدة وراء الإفراط فيهما، وإنما هي مَعين ينهل منه كل متحاور جادّ مع ثقافات العالم الإسلامي. ويصبح إبراز هذه المساهمة واجباً استراتيجياً، لأنه السبيل الأهم لتفادي الأفكار الجاهزة الحاجبة لإشعاع حضارتنا ولبعدها الإنساني.

- تعد أولوية الشعوب الإسلامية المطلقة المتمثلة في إبراز قيمها ومدى تأثير هذه القيم الخالدة في استمرار عطائها الحضاري، أولوية تغذيها رغبة الشعوب الإسلامية في الحفاظ على مقومات هوياتها. إذ أن زوال الحدود أمام تفاعل الثقافات جراء ثورة الاتصال الهائلة، فرض طرح التهديد المباشر على الهويات الثقافية والذي يتسبب فيه حجم المبادلات الثقافية غير المسبوق، والمتسم بعدم التكافؤ بين محتوى ثقافي قوي كمياً وكيفياً وعطاء ثقافي مصاب بالركود.

- على الرغم من أن اتفاقية حماية وتعزيز تنوع التعبيرات الثقافية (اليونسكو) عرَّفت التنوع الثقافي كباقة مُشَكَّلة من مختلف الثقافات الإنسانية لا مجال فيها للتراتبية أو الأفضلية ، فإن إحساس العديد من الشعوب بتهديد هوياتها الثقافية والدينية، ناتج عن كون ناقلات تنوعها الثقافي الكبرى (اللغات، التعليم، المضمون الاتصالي الثقافي، الإبداع والسوق) مصابة بالوهن. فبمنطق الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر التنوع الثقافي متجدداً وإنتاجاً مستمراً. فالإصدارات والترجمات، وكمّ الإبداعات السمعية والبصرية والفنية، وعدد الاختراعات، ورتبة الجامعات والمختبرات، والإنتاج الرقمي والإلكتروني...إلخ، كلها ناقلات للتنوع الثقافي. أما الدول النامية فما زالت تنظر إلى التنوع الثقافي من زاوية المحافظة على إرثها الثقافي المادي واللامادي دون انخراط حقيقي وفاعل في تجديد هذا التنوع. مما ينتج عنه انعدام توازن واضح، قد يخضع الحوار الثقافي للمنطق التراتبي الاقتصادي.

وتأسيسا على هذه الاعتبارات، وإذا اعتبرنا أن السياسات الثقافية العمومية هي المسؤولة الأولى عن الرفع من وتيرة وأداء الإنتاج الثقافي للبلدان الإسلامية، **فإن شبكة المجتمع المدني الإقليمية للعالم الإسلامي** (التي يجب نسج خيوطها بإحكام)، **يجب أن تضع ضمن أولوياتها دوراً ثقافياً مركزياً، يكمن في إيلاء العناية الخاصة لدعم وإبراز وتشجيع الكفاءات الإسلامية، الفردية أو الجماعية، المتعددة الثقافات**. إن تركيز ورقة العمل هذه، على أدوار فردية وأخرى جماعية مع استحضار الإبداع، التفوق، الابتكار، البحث العلمي، الاستثمار الثقافي وإشاعة القيم المرتبطة بالحوار والعدل والسلم، يستجيب لهذا التوجه المركزي. **إذ أن إدارة التنوع الثقافي بالبلدان الإسلامية تحتاج إلى قيادات متشبعة بثقافتها، متعددة الثقافات، قادرة على التقاط مكامن التغيير الثقافي والدفع بثقافاتها نحو التفاعل الإيجابي مع ثقافات العالم**. هذه الكفاءات الإسلامية المتعددة الثقافات، هي الناقلات البشرية للمحتويات الثقافية التي نريد أن نتفاعل بها ومن خلالها مع العالم، ومن دونها نفتح الباب على مصراعيه أمام سوء الفهم الذي يعوق كل حوار ثقافي بناء. وعليه، بإمكان هيئات المجتمع المدني في العالم الإسلامي أن تبدأ اشتغالها في هذا المجال، **برصد وجرد هذه الكفاءات الإسلامية المتعددة الثقافات وفق مقاييس مضبوطة، بهدف خلق شبكات للموضوعات من قبيل** :

- شبكة الكفاءات الإسلامية في تعزيز الحوار الثقافي والبين ثقافي
- شبكة الكفاءات الإسلامية في إشاعة ثقافة السلم
- شبكة الكفاءات الإسلامية في إشاعة قيم العدل

المحور الثالث :
الأدوار الثقافية الشبكية

إن تحديات العولمة الثقافية ومواكبة ثورة الاتصال، التي أشرنا إليها في بداية هذه الورقة، تفرض على المجتمع المدني في العالم الإسلامي إضفاء البعد الشبكي على أدواره الثقافية فردية كانت أو جماعية. ونقصد هنا بالبعد الشبكي، استغلال شبكة الأنترنت للتعريف بكل الجهود من جهة، ومن جهة أخرى استغلال شبكة الشركاء انطلاقاً من

الحيز الوطني والإقليمي نحو حيز دولي. ويمكن أن نحصر البؤر المجالية للأدوار الثقافية الشبكية داخل وخارج العالم الإسلامي، في: الجمعيات الإسلامية، المراكز الثقافية الإسلامية، المكتبات الإسلامية، الجامعات الدولية، المواقع الإلكترونية، المدونات، البرامج الإذاعية والتلفزية.

هذه البؤر المجالية، يجب النظر إليها كمواقع لتنزيل الأنشطة والبرامج التي يريد المجتمع المدني تشبيكها في إطار شبكات ثقافية فاعلة ومؤثرة. إن هذا المجال الشبكي الشاسع الذي يجب أن تنخرط في ديناميته فعاليات المجتمع المدني، يمكنه أن يستقبل كل مضامين الأدوار الآنفة الذكر، خصوصاً إذا كانت تلك المضامين جزءاً من محتوى رقمي إسلامي محكم البنيان، متكامل الأركان. ومن بين أهم تلك الأركان، تحديد المرجعيات القيمية الكبرى التي تشارك بها الحضارة الإسلامية في الرصيد الحضاري للإنسانية. وفي هذا الإطار، لابد للمجتمع المدني، أن ينهل من مرجعيات إسلامية واضحة كلما تعلق الأمر بعمله على تعزيز قيم أو إشاعة ثقافة معينة.

الإسلام دين الحوار :

للحوار قيمة كبرى في حياة الإنسان لأنه يدعم الحياة ويؤلف بين بني البشر. وللحوار في الإسلام مراتب وصنوف شتى، فمن حوار الفرد مع نفسه، وحواره مع قومه إلى الحوار مع الأقوام الأخرى، ثم الحوار بين الأمم، تختلف مقامات الحوار ومقوماته. وفي القرآن الكريم من الآيات البينات، ما يوضح مركزية الحوار من بين المقاصد العليا للشريعة الإسلامية: ﴿ **قُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىَ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ آللَّه وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً** ﴾، (آل عمران، 64) ﴿ **ادْعُ إِلَىَ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيِ أَحْسَنُ** ﴾، (النحل، 125) ﴿ **لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** ﴾، (البقرة، 256). فالكلمة كركيزة للحوار والإقناع، تحتل مكانة متميزة في آيات الذكر الحكيم، لكن مقومات الكلمة الأساسية، هي الحكمة والموعظة لأن هدفها هو تبيان مكامن الحق والرشد في رسالة الإسلام للناس أجمعين. كما أن مركزية الحوار في الإسلام كدعوة لطريق الحق، لا تلتمس طريق الإكراه، بل هي سعي نحو إزالة العوائق التي تمنع الإنسان من إبصار حقيقة الدين الإسلامي. وللإنسان في سيرة رسول الله، ذي الخلق العظيم، أسوة حسنة. إذ أنه صلى الله عليه وسلم، لم يقتصر في سلوكه القويم

على تبيان مركزية الحوار كأساس للإيمان، وإنما كدعامة للمعاملات بين بني البشر، وكسبيل لدعوتهم إلى طريق الحق بالسلوك الحسن المتسامح والمعتدل، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ** ﴾ (فصلت، 34).

وهو ما يطلعنا على نماذجه الساطعة، حال المجتمع الإسلامي، إبان حياة الرسول وتجربته مع اليهود والنصارى في المدينة ونجران وغيرهما، وبعد ذلك، جميع المراحل التاريخية لهذا المجتمع.

ومن بين تجليات اهتمام الإسلام بالحوار، اعتباره بأن الطبيعة الإنسانية ميالة بفطرتها إلى الحوار، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿ **وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً** ﴾ (الكهف، 54)، ولذلك أسس الإسلام مفهوم الحوار في الحضارة الإسلامية بجعله مرتبطاً بجوانب السلوك والفكر معاً، ورسمت سيرة المصطفى، مقومات للحوار الذي يراد به بلوغ الحق.

إن من مسؤولية المجتمع المدني أن ينقل فضائل هذه المقومات إلى صفوف الشباب المسلم وغير المسلم، وأن يعمل على تنمية مهارتهم الحوارية، خصوصاً وأن الحوار الافتراضي الذي بدأت تخضع لقوانينه فئات شبابية عريضة، تتواصل عبر شبكات الفيسبوك والتويتر، قضى على مهارات الشباب في الحوار بإخضاع تواصلهم إلى قنوات نمطية فارغة من البعد الإنساني الذي يتيحه الاحتكاك المباشر.

الإسلام دين العدل :

إن المتدبر لآيات الله تعالى، يجد العدل من أهم الأسس الربانية لصلاح العباد ولعمارة الأرض: ﴿ **لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ** ﴾، (**الحديد**،25) ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى** ﴾، (النحل، 90) وفضلا عن فلسفة العدل كمنهج رباني للحياة المجتمعية، نرى أن المجتمع المدني في العالم الإسلامي، يجب أن يركز في أدواره الثقافية الجماعية الخاصة بإشاعة ثقافة العدل، على أولويتين.

أولاً : إن العدل كما جاء به الدين الإسلامي، هو عدل شامل يعم الحاكم والمحكوم على حد سواء، وكفالة حقوق الأفراد وحرياتهم، وإحقاق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بتوزيع الثروة بالقسطاس وحسب

العمل والاستحقاق. وفي هذا الباب، فالحاكم مأمور بالحكم بالعدل بين الناس، وعلى من وَلُّوه على أمرهم، الطاعة إن هو امتثل لذلك الأمر الرباني: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً** ﴾، (النساء،58)، ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ** ﴾، (النساء،58 ـ 59).

ثانياً: إن العدالة القانونية لا ترقى إلى مقام العدالة الشرعية، وهي تُغلِّبُ مفهوم المساواة على مفهوم العدل، علماً أن المساواة تنزع إلى التسوية بين شيئين تقتضي الحكمة الإلهية التفريق بينهما، أما العدل فيقتضي الجمع بين المتساوين والتفريق بين المفترقين. والإسلام لا يتحدث عن المساواة إلا بربطها بتكليف محدد. إن هذا الخلط بين العدل والمساواة هو الذي يجعل السياسات العمومية للبلدان الإسلامية، تتهافت على تطبيق مقاربة النوع في مخططاتها، وتتباهى بالمساواة بين الرجل والمرأة عوض التكامل الذي نادى به الإسلام. ويبقى تصحيح المفاهيم ونشرها بين الشباب المسلم، مسؤولية جسيمة تنتظر كل المنابر الإسلامية.

الإسلام دين السلم :

الدين الإسلامي كله هو السلم. ويتجلى ذلك في كثير من مناحي الرسالة السماوية والسيرة النبوية. فقد عبر القرآن الكريم عن الإسلام بالسلم: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُّو مُبِيْن** ﴾ (البقرة، 208). وتحية المسلم السلام، وتحية المؤمن يوم لقاء ربه سلام ﴿ **تَحِيتُهم يَوْمَ يَلْقُونَهُ سَلاَمَ** ﴾ (الأحزاب، 44)، ومن أسماء الله الحسنى "السلام"، واستجابة المسلم لدعوة السلم إذا كان في حرب، وكانت الدعوة في موضعها، استجابة واجبة ﴿ **وإن جَنَحُوا للسَّلْمِ فَاجْنَح لهَا وَتَوكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ العَلِيم** ﴾ (الأنفال، 61). هذا دون ذكر الآيات التي تدعو إلى الصفح من أجل السلم وإلى الغفران والغض عن السيئة والدعوة للمحبة والإحسان، وكلها قيم سلمية رفيعة تؤصل لحياة الناس ومعاملاتهم. والسلم في

الإسلام ليس هدنة ولكنه قاعدة حياتية، عكس الحرب الذي هو زعزعة للنظام. قال الرسول (ص) : «يا أيها الناس لا تمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية» (البخاري : كتاب الجهاد والسير).

إن هذه الأرضية الثابتة التي تبين مدى محورية السلم في الدين الإسلامي، زرعت في تاريخ المجتمع الإسلامي منطلقات لثقافة السلم. فهذه الثقافة شاملة وإنسانية نظراً لوحدة الإنسانية والإنسان حسب الدين الإسلامي. كما أكّد رسول الله (ص) بقوله: «الأنبياء إخوةٌ من عَلاّتٍ وأمهاتهم شتى ودينُهم واحد» (صحيح الم)..لم

وتأسيسا على ما سبق، على المجتمع المدني المشاركة في تحمل وزر بناء وإشاعة ثقافة سلم إسلامية إنسانية تتغذى من معين الثوابت الإسلامية، وترنو إلى تحقيق الأهداف التالية :

- غرس البذرة الأولى للسلم في نفس الفرد، في ضميره وكيانه الداخلي الباطني حتى لا يحدث نزاع بينه وبين نفسه، وهو سلام داخلي يؤسس البذرة الاجتماعية الأولى للسلم الاجتماعي.
- نشر القيم الإسلامية المرسخة للسلم الاجتماعي: الأخوة، الصداقة، الجيرة، صحبة العمل، معاشرة الأهل، إدانة النميمة والاستهزاء بالآخر والظن السيء ونقض العهد والخيانة....إلخ.
- محاربة جميع أشكال التطرف والعنف والتعصب والإرهاب.
- طاعة الحاكم ليست خنوعاً، ولكنها درء للفتنة، ولا تمنع من المطالبة بكافة الحقوق ولكن تدعو إلى النهوض بالواجبات تجاه الوطن والدين.
- تربية الشباب على احترام العهود والمواثيق كمقدمة لاحترام الالتزامات الدولية المنظمة للسلام العالمي.

ملخصات تقديمية للمشاريع النموذجية

المشروع النموذجي :"محفظتي تراثي".

تعريف المشروع :

تعرف العديد من البلدان الإسلامية توزيع الحقائب المدرسية بأعداد هائلة عند كل دخول مدرسي، ويلعب المجتمع المدني دورا مهما في هذا التوزيع. كيف يمكن للمحفظة المدرسية أن تصبح أداة لإشاعة العدل الاجتماعي وتعزيز الحوار البين ثقافي؟

تضع وزارات التربية والتعليم بشراكة مع الجمعيات المدنية دفتر تحملات وشروط/مواصفات وتشرف على إعلان مباراة على صعيد كل جهة من جهات الوطن، لتصميم أحسن محفظة مستوحاة من الحرف التقليدية المحلية ويتم اختيار تصميم فائز عن كل جهة لكل منها صناعتها التقليدية التي تميزها، على أن تُحْدَثَ مقاولات حرفية لتصنيع المحفظات الفائزة، وتتكلف الدولة والمجتمع المدني بتمويل الإنتاج وتنظيم توزيعه.

المشروع النموذجي: "المنتدى الإسلامي للتفوق اللغوي الشبابي في خدمة القيم الإنسانية"

تعريف المشروع :

تنظم وزارات الثقافة بشراكة مع الجمعيات المدنية كل سنتين، مباريات إقصائية لانتقاء 5 شابات وشبان عن كل بلد متفوقين في لغات غير لغتهم الوطنية (أوردية، صينية، تركية، فارسية، أنجليزية، عربية، مالوية...إلخ). ويكون المنتدى مناسبة لتلاقي

الشباب المتفوق للحوار والتباري في إطار أوراش لغوية مخصصة للقيم الإنسانية المشتركة : الحوار، العدل، السلم، التسامح، الديموقراطية، المواطنة العالمية... إلخ.

المشروع النموذجي :"جائزة أجود برنامج ديداكتيكي معلوماتي لتعزيز الحوار الثقافي"

تعريف المشروع :

يجتهد المبتكر في إنتاج برنامج معلوماتي تفاعلي تصاغ مكوناته بمراعاة منهج ديداكتيكي ترفيهي (لعب، ألغاز، حكاية)، هدفه هو ترسيخ قيم وسلوكيات الحوار الثقافي والانفتاح على ثقافات العالم. ويمكن للجمعيات المدنية أن تحدد الخطوط العامة التي سيشتغل عليها المبتكرون، و تعمل على تنظيم جائزة لتمييز أحسن ابتكار في الموضوع، بتشارك مع الجهات الرسمية المعنية.

المشروع النموذجي : تأسيس شبكة البحث في الحكامة الأمنية في العالم الإسلامي

تعريف المشروع :

لعل الفورة الاجتماعية التي تشهدها العديد من بلدان العالم الإسلامي، أثارت بحدة موضوع دور الأمن وتراوحه بين خدمة النظام و/أو المجتمع. وهو ما يطرح مفهوم الحكامة الأمنية ذات الأثر العميق في إحلال السلم والعدل في الفضاء العام، لعلاقتها المباشرة بتكريس فضاء الديموقراطية وحقوق الإنسان. ونظرا للأهمية المتصاعدة للموضوع خلال السنين المقبلة، فإن خلق شبكة للبحث العلمي تربط بين المراكز ووحدات البحث الجامعية المعنية بالموضوع، أصبح دوراً ثقافياً لا مندوحة عنه، يجمع المتتبعون على الدور المركزي للمجتمع المدني في صيرورته.

المشروع النموذجي: أطلس المواقع السياحية الدينية للأديان السماوية بالبلدان الإسلامية:

تعريف المشروع :

يبقى حج بيت الله الحرام أهم محطات السياحة الدينية في العالم. وهو ما يجعل هذا النوع من السياحة الروحية مميزاً للحضارة الإسلامية، إذ أن تنوع ثقافات العالم الإسلامي، لا يمنع الحجاج من التلاقي المباشر في حوار روحي سامي المعاني. وإذا كانت بلدان العالم الإسلامي تزخر بالعديد من المواقع الدينية المرتبطة بالتاريخ الإسلامي، فإنها كذلك تزخر بأهم المواقع العتيقة للديانات اليهودية والمسيحية، ويقترح هذا المشروع، إعداد أطلس بالوصف التاريخي والصورة على صعيد كل بلد إسلامي، لهذه المواقع السياحية الدينية للأديان السماوية، على أن يستجمع أطلس المواقع كل المعطيات بالبلدان الإسلامية.

المشروع النموذجي : عودة حكواتي السلام

تعريف المشروع :

بعد تحديد شبكة مسارح الهواء الطلق (وليلي، قرطاج، صيدا، صنعاء، الدوحة، بالي...الخ)، تحتضن هذه المسارح المهرجان المتنقل لعودة حكواتي السلام. وهو عبارة عن مسرحيات وعروض، يتغير ديكورها وشخوصها كل سنة وحسب كل بلاد، لكن شخصيتها المركزية حكواتي يحكي قصة سلام وعدل من تراث البلد، وتدور أحداث العرض حول الحكاية. وهو حكواتي لن يختفي، وسيظل يعود كل موعد، ليذكر الجماهير بحكايات صفحاتنا المشرقة مع السلم والعدل. وكل عرض، يتم إعداده على صعيد كل بلد إسلامي، على أن تتجول العروض عبر شبكة مسارح الهواء الطلق، ليتعرف الجمهور على قيم السلم والعدل والحوار ليس فقط في تراث بلده، ولكن على امتداد التراث الثقافي الإسلامي.

المشروع النموذجي : مسيرة فرسان الإسلام للسلام والحوار

التعريف بالمشروع :

من أهم الثقافات اللامادية التي تميز العديد من البلدان الإسلامية، ثقافة الفروسية. وهذه الثقافة الحبلى بالطقوس الرمزية المعبرة عن علاقة الفارس بفرسه والتي

تذكر بماضي الحروب التليد، يمكنها أن تتحول إلى ناقلة لرسالة السلم. فكل بلد إسلامي يمكنه أن يختار كل سنة فريقا نموذجيا ماهرا يسميه فرسان السلام، ويحمل هذا الفريق رسالة السلام وهي عبارة عن خطاب مكتوب، لتقرأ عند افتتاح كل موسم من مواسم الفروسية العديدة. ويختار كل بلد إسلامي فارسا أو فارسين، ليشكل من كل البلاد الإسلامية، فريق فرسان الإسلام للسلام والحوار. وتنطلق مسيرة هذا الفريق لتحمل رسالة العالم الإسلامي للسلام والحوار.

المشروع النموذجي : ذاكرة العدل الإسلامية

تعريف المشروع :

هذا المشروع هو عبارة عن معرض متحفي تراثي يستجمع التراث الإسلامي المكتوب والشفهي ذا صلة مباشرة بموضوع العدل: المخطوطات، الحكايات، القصائد، المأثورات، النوازل، كنانيش القوانين العرفية، القوانين القبلية، الأحكام المشهورة، سير مشاهير القضاة....إلخ. ويقترح على الصعيد الوطني، شراكة وزارة العدل ووزارة الثقافة والمجتمع المدني، لإعداد هذا المعرض على أساس أن ينظم لمدة سنة، بأحد أهم المتاحف الوطنية، وتخلق حوله دينامية ثقافية ترتبط بالتعريف بمضامينه الساطعة.